الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الفساد الإداري (من وجهة نظر عينة من القيادات الاجتماعية في مدينتي الفلوجة والرمادي)

دراسة ميدانية

د . حميد كردي عبد العزيز الفلاحي

جامعة الانبار- كلية الآداب / قسم الاجتماع

المقدمة

مر المجتمع العراقي بإحداث تأريخية عصيبة لم يشهد لها التأريخ الحديث مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية ، بدءً بالحرب العراقية الايرانية عام 1980،واحتلال العراق للكويت عام 1990، وحرب الخليج الثانية ، ثم الحصار الاقتصادي الذي استمر سنوات عدة، والاحتلال الاجنبي له عام 2003 وما تبعه من سقوط النظام السابق وانهيار كافة مؤسسات الدولة الرسمية .

كل هذه الاحداث كان لها نتائج وأثار خطيرة على المجتمع العراقي ، ومن المعلوم ان اثار الحروب تنعكس على المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر، فالأثار المباشرة تتمثل في الخسائر في الارواح وتدمير المعدات والبنى التحتية للمجتمع ،اما الاثار الغير مباشرة فتتمثل في ظهور المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية في المجتمع .

وهكذا اصبحت مهمة دراسة هذه الاثار والنتائج الخطيرة على المجتمع من اولويات علم الاجتماع والعلوم الاخرى ، وقد وجد الباحث نفسة مطالبا ان يوجه دراساته الى هذه المواضيع وان يبدء اولا بدراسة مشكلة الفساد الاداري والبحث في ابعادها الاجتماعية ، على امل ان نتواصل في دراسة مشكلات اخرى مثل الجريمة والانحراف وغيرها من المشاكل .

وقد وقع البحث اربعة مباحث ، تناول المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث ، اما المبحث الثاني فقد تناول التصورات النظرية لتفسير الفساد الاداري ، اما المبحث الثالث فقد خصص لعرض عدد من الدراسات السابقة ،اما المبحث الرابع تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختتمم البحث بمجموعة من التوصيات لوضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة الخطيرة على المجتمع .

ومن الله التوفيق

محتويات البحث

المبحث الاول : الاطار المنهجي للبحث

1 – مشكلة البحث

2-اهمية البحث

3- أهداف البحث

4- تساؤلات البحث

5- منهج البحث واهدافه

6- مجالات البحث

7- نوع عينة البحث

8- تحديد مفاهيم البحث

المبحث الثاني: التصورات النظرية لتفسير الفساد الاداري

1- الاتجاهات المختلفة لفهم الفساد الاداري

2- مشكلة الفساد الاداري في الدول النامية

3- بعض مظاهر الفساد الاداري

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

1- الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للمبحوثين

2- تفسير البيانات الخاصة بمؤشرات الفساد الاداري

- مدى انتشار ظاهرة الفساد الاداري في منطقة الدراسة
- دور الاحتلال الاجنبي للعراق في تفشي ظاهرة الفساد الاداري
- الاضطرار لدفع الرشوة
- حجم الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية
- المظاهر الشائعة للفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين

3- بعض الاسباب الكامنة وراء الفساد الاداري

الخلاصة والمقترحات

هوامش البحث

المبحث الاول /الاطار المنهجي للبحث

اولا: مشكلة البحث

تعد مشكلة الفساد الادارى من الظواهر الخطيرة التى تواجه كثير من بلدان العالم وعلى الاخص النامية منها،حيث اخذت تنمو فى جسم مجتمعاتها مسببةً شللاً فى عملية التنميه الاجتماعية والاقتصادية .

وقد لاقت مشكلة الفساد الاداري اهتمام الكثير من الباحثين واتفقت الاراء على ضرورة تأسيس اطار عمل مؤسسى الغرض منة تطويق المشكلة وعلاجها عن طريق خطوات جدية وعملية،ان مشكلة الفساد الادارى فى العراق ليست حديثة جدا بل بدأت منذ نشأة الدولة العراقيه فى بداية عشرينيات القرن الماضى(١).

ولكن بعد الحرب العراقية الايرانية عام 1980 بدأت ملامح الفساد الاداري تظهرفى مؤسسات الدولة العراقية بصورة اعلى ،كالتزوير والهروب من الخدمة العسكرية واخذ الرشوة من الجنود وغيرها . وظهرت بشكل اكثر بعد الحصار الاقتصادي الذى فرض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي، وبرزت هذه المشكلة فى مؤسسات الدولة العراقيه بشكل اكبر وصريح بعد الاحتلال الأجنبي للعراق عام 2003 . وقد ساهمت عوامل عديدة فى ازدياد ظاهرة الفساد الاداري فى الدولة العراقية ، بعد تغيير النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة والفراغ الدستورى والقانوني والامني والاداري .وقد استبشرالبعض خيراً لهذا التغيير وعدوه خلاصاً من معاناة حروب وحصار اقتصادي جائر انهك المجتمع العراقى ،ولكن الحقيقة كانت مخيبة للآمال . فالآحتلال الاجنبى لم يجلب الى العراق الا الدمار والخراب والقتل والتشريد . فقد ساهم الاحتلال فى تدمير كافة البنى المؤسسية ، وشجع على سرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف . ونهب وحرق مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية، وتدمير المبانى الحكومية باستثناء وزارة النفط ، وعمدت قوات الاحتلال الى اتاحة الفرصة للسارقين للعبث وسرقت اموال الدولة(٢) .كذلك جعلت موضوع اعادة اعمار العراق احد منافذ الفساد الواسعة.حيث حذرت منظمة الشفافية الدولية فى تقريرها لعام 2005 من ان تتحول قضية اعمار العراق الى اكبر فضيحة فساد فى التأريخ الحديث. وانتقد التقرير الولايات المتحدة الامريكية لسوء ادارة عقود اعادة الاعمار (٣) .اما على الصعيد السياسى فقد كانت النتيجة مخيبة للأمال .فقد وصلت الى السلطة اطياف سياسية اصبحت اهتماماتها بالدرجة الاولى توزيع حصص القيادات العليا او الحقائب الوزارية اوالادارات العامة، ففى تقرير لمنظمة الشفافية العالمية عد العراق ثالث بلد بعد (الصومال وميانمار) ومن بين 180 بلد فى الفساد(٤) .

وتعكس كل المؤشرات الرسمية وغير الرسمية ان الفساد الادارى بات منتشرا فى المجتمع العراقي وخصوصاً بعد الاحتلال الاجنبي للعراق وانهيار النظام السابق ، ويعترف عدد ليس بالقليل من المواطنين انه مارس الفساد سواء عن طريق دفع الرشوة للحصول على خدمة معينة ،بعد ان اغلقت امامه كل السبل لأنجاز معاملاته بالطرق المشروعة او الحصول على وظيفة ما، فبعض الناس يدفعون الرشوات لتجاوز الروتين او الملل الطويل ،كما ان هناك الكثير من الموظفيين فى دوائر الدولة المختلفة يستغلون الخدمات العامة التى يقدمونها للمواطنيين من اجل الضغط على بعض من هؤلاء لتقديم الرشاوى لهم .

وبهذا نستطيع القول لم يعد الفساد الاداري فى العراق ممارسة بل اصبح ثقافة بحد ذاتها . وهكذا اصبحت مهمت التصدى لمحاربة الفساد اولوية لكل من هو معني بالحفاظ على المجتمع العراقي او الدولة العراقية سواء كان ذلك باحث اكاديمي او سياسي او اعلامي ....الخ. بناءًاً على ما تقدم وجد الباحث نفسه مطالباً بالمساهمة ولو بشكل محدود بسياسة التصدي لمشكلة الفساد الاداري فى العراق لأن هذه ليست مشكلة عادية وأنما وباء سيعرض المجتمع العراقي الى الخراب والتذمر الاجتماعى وسيقف حائلًا دون تحقيق اية تنمية اجتماعية او اقتصادية فى المجتمع، وتأسيساً على ما تقدم فأن مشكلة البحث تطرح التساؤلات الاتية :

1- ما هي الأسباب الرئيسة لمشكلة الفساد الاداري في العراق ؟

2- هل يعود انتشار الفساد الاداري في العراق الى عوامل اقتصادية متعلقة بمستويات المعيشة والدخل وتأمين الحاجات الاساسية ؟

3-هل يعود الفساد الاداري الى ضعف المؤسسات الادارية وغياب انظمة الضبط الرسمية والرقابة والمحاسبة ؟

4- هل تعود مشكلة الفساد لاداري الى ضعف منظومة الضبط الاجتماعي والأخلاقي التقليدية المتمثلة بالمؤسسات الدينية والأسرية في المجتمع ؟

5-هل انعدام الاستقرار السياسي عامل مهم في تفشي الفساد ؟

6- كيف يتعامل علم الاجتماع مع ظواهر مثل الفساد وماهو الدور المنتظر منه لتصدي لهذه الظاهرة

7- واخيراً كيف يمكن ان ننظر الى افاق الاصلاح واستراتيجيات التغيير بالاستناد الى العقلانية الراشدة وأن نتعاون جميعاً في وضع الحلول والمعالجات لهذه الأفة الخطيرة على المجتمع .

كل ماتقدم دفع الباحث الى اختيار هذا الموضوع كمشكلة للبحث مع املنا ان نوفق في دراسته.

ثانياً:اهمية البحث:تكمن اهمية هذا البحث في جانبين :

الجانب النظري : نظراً لوجود علاقة قوية بين مشكلة الفساد الاداري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .فأن دراسة هذة المشكلة من ابعادها الاجتماعية تحديداً.سيساهم في خدمة النظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع التنمية ،من خلال الوقوف على اهم معوقات التنمية في المجتمعات النامية منها والحديثة.

الجانب العملي والتطبيقي :نظراً للاثار المترتبة على مشكلة الفساد الاداري على التنمية وبالتالي اعاقة كل الخطط والبرامج الرامية الى احداث عملية تغيير اجتماعي للمجتمع العراقي . فأن نتائج هذه الدراسات ستسهم في القاء الضوء على هذه الأفة الخطيرة على المجتمع .ودعم كل الجهود الحكومية والاهلية من اجل النهوض بواقع هذا المجتمع الذي عرف ظروف صعبة واستثنائيه من حروب وحصار واحتلال اجنبي وارهاب منظم .اثقلت كاهل المواطن العراقي وزادته تخلفاً وظلماً وفقراً وحاجة .

ثالثاً/ اهداف البحث :تتحدد اهداف البحث بالنقاط الاتية:

1- التعرف على مدى انتشار الفساد الاداري في العراق بشكل عام ومجتمع الدراسة بشكل خاص.

2- التعرف على الاسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والادارية التي تقف وراء انتشار مشكلة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الرسمية.

3- التعرف على اهم صور الفساد الاداري والأكثر انتشاراً في المجتمع من وجهه نظر بعض قيادات المجتمع.

4- وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة بهدف الحد من تفاقمها ونتائجها المعوقة للجهود التنموية الرامية الى تقدم المجتمع.

رابعاً/ تساؤلات البحث :انطلق البحث من تساؤل رئيسي هو :هل ان الاحتلال الاجنبي للعراق وتغير النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة الرسمية والفراغ الدستوري والامني والقضائي والاداري لهم ادوار فاعلة في تشجيع الفساد الاداري في مؤسسات الدولة المختلفة .وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح عدد من التساؤلات الفرعية:هل تعود مشكلة الفساد الاداري في مجتمع الدراسة الى:

1- ضعف المؤسسات الادارية وغياب انظمة الضبط الرسمية والرقابة والمحاسبة.

2- وجود عوامل اقتصادية تتعلق بأنخفاض مستويات المعيشة والدخل وتأمين الحاجات الاساسية لها علاقة بمشكلة الفساد.

3- ضعف منظومات الضبط لاجتماعي التقليدية المتمثلة بالاسرة والدين في المجتمع.

4- انعدام الاستقرار السياسي.

5- العشيرة والحزب السياسي والطائفة وفرت اغطية شرعية للمفسدين وحالت دون محاسبتهم.

خامسا : منهج البحث وادواته:

أ.نوع الدراسة : تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية الوصفية لانها انسب الدراسات فى دراسة المشكلات الاجتماعية وبما يتناسب واهداف البحث فى جمع المعلومات والبيانات الخاصة بمشكلة الفساد الاداري .

ب.منهج البحث : اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى (المسح الاجتماعى عن طريق العينه)فى حدود الوقت والامكانات المتوفرة لدى الباحث.

ج.ادوات البحث:لقد استعان الباحث باداتين من ادوات جمع المعلومات والبيانات الخاصة بمشكلة البحث وهما :

1- المقابلة: فقد تم مقابلة (٢٥) مبحوثا الذين يمثلون القيادات الاجتماعية فى المجتمع (تدريسي الجامعة، المدرسيين، المحاميين والقضاة، الاطباء، المهندسيين) بوصفهم الاطار الاجتماعى لعينة البحث . وكان محور المقابلة يدور حول اسباب وطبيعة الفساد الادارى فى المجتمع العراقي ،وقد استفاد الباحث كثيراً من هذه المقابلات فى بناء محاور الدراسة .

2-الاستمارة الاستبيانية: بعد الاطلاع على عدد من الدراسات الاجتماعية السابقة لمشكلة البحث والمعلومات التى تم الحصول عليها من المقابلات الميدانية ،تم تصميم استمارة استبيانية اولية، وتم عرضها على عدد من الخبراء لقياس (الصدق الظاهرى)لاستطلاع ارائهم حول مدى صلاحية الاستمارة الاستبيانية بمحاورها المختلفة ومعرفة رايهم حول فقرات الاستمارة *، وقد خضعت اراء الخبراء للمعالجة الاحصائية باستخدام قانون النسب المئوية .وقد كشفت نتائج اراء الخبراء ان ما يقارب (95%) من فقرات الاستبيان تمت الموافقة عليها وتم تعديل او اضافة اسئلة اخرى لبعض المحاور . واصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري.وتكونت الاستمارة الاستبيانية من اربع محاور اساسية، ثم جاءت المرحلة الاخيره وهى مرحلة ثبات الاستمارة الاستبيانية لكي يتأكد الباحث من امكانية الاعتماد عليها لقياس الظاهرة المدروسة . وتم اختيار (15)مبحوثا من مستويات اجتماعية مختلفة لهذا الغرض ،واحتوت الاستمارة مقياساً لتقدير حجم انتشار ظاهرة الفساد الادارى بمجتمع الدراسة. وذلك بالاعتماد على المقاييس المستعملة لمعرفة الاتجاهات . وقد تم الاعتماد على مقياس يمكن بواسطته تحديد قناعة المبحوث بالموافقة على السؤال المطروح حيث استخدمت ثلاث بدائل لقياس حجم الفساد الاداري هى (منتشرا بشكل كبير .منتشر الى حد ما .خاليه من الفساد تماما).اما بخصوص اسباب الفساد الادارى فقد وضعت ثلاث بدائل هى (اوافق . احياناً . لااوافق).

سادساً :مجالات البحث

1-المجال البشري : وقد حدد بالقيادات الاجتماعية (تدريسي الجامعة ،اطباء ،مهندسيين، والمحاميين والقضاة والمدرسيين.

2- المجال المكاني : وقد حدد بمدينتي الفلوجة والرمادي ضمن محافظة الانبار .

3- المجال الزمني : وقد امتد من1/11/ 2010لغاية 2011/1/1

سابعاً :نوع العينة :اعتمد الباحث على العينة العمدية اوالمقصودة وهي نوع من العينات غير الاحتمالية التي قد يلجأ اليها الباحث اذا كان لدية معرفة بالمجتمع موضوع الدراسة فيعمد الباحث اختيار حالات معينة يعتقد انها تمثل المجتمع تمثيلاً جيداً(٥) ، كما انه غالبا ما تختاز فئه قليلة من مجتمع كبير لا يستطيع حصر افراده او معرفة حدوده، او تكون العينة المختارة من الافراداو الجهات المعروفة لدية ويستطيع الحصول على معلومات منهم بيسر وسهولة .اما نوع العينة المستخدمة هي العينة الحصيه (الصدفة) .ونظراً لمعرفة الباحث الدقيقة بمجتمع البحث ،فقد قسم المجتمع الى فئات او شرائح اجتماعية تمثل النخبة او القيادة الاجتماعية في المجتمع وهي (اساتذة الجامعة ،الاطباء، المحامون والقضاه، المهندسون ،المدرسون)وقد تم اختيار عينة بلغت (200)مفردة وبواقع (50)مفردة لكل شريحة اجتماعية من الشرائح المذكورة .موزعه بين مدينتي الرمادي

والفلوجة .ومع اعتقادنا بأنة العينه صغيرة ولكن ظروف الباحث لاتسمح بأخذ عينة كبيرة جداً خصوصاُ اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الظروف الحالية التي يمر بها العراق .

ثامنا:تحديد مفاهيم البحث

1-مفهوم الفساد (corruption)

اصبحت كلمة (فساد) متداولة ومسموعة تكراراً بين الناس ومن خلال التقارير الاعلامية وخطابات المسؤليين الحكوميين.ولقد وردت كلمة الفساد فى القرأن الكريم (50)مرة بما يوحى بأن المرء قد قدم على ممارسة الفساد ،وهو يظن نفسه مصلحاً. كما ورد فى سوورة البقرة ((واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون * الا انهم هم المفسدون ولكن لايشعرون)[٦] .

يعنى مفهوم الفساد فى الحياة العامة ، استخدام السلطة العامة من اجل كسب اوربح شخص او من اجل تحقيق هيبة او مكانة اجتماعية لشخص ما.او من اجل تحقيق منافع لجماعة او طبقة اجتماعية ما ،بالطرق التى يترتب عليها خرق القانون والتشريعات النافذة ومعايير السلوك الاخلاقى .

علماء الاجتماع يعرضون الصورة المختلفة للفساد وعلاقتها بالعلاقات والابنية الاجتماعية السائدة المختلفة .فقد يعرف الفساد على انه علاقة اجتماعية تتمثل فى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي والاخلاقي فيما يتعلق بالمصلحة العامة [٧] . وهذا ما يشكل تهديداً لامن المجتمع .

اما علماء الاقتصاد ،فأنهم يدرسون الفساد من جانب العلاقات بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى.وان ضعف المؤسسات العامة هو احد اسباب الفساد والذى يؤدى الى انخفاض الاستثمار وبالتالى يبطئ عملية التنمية[٨] .

اما علماء الادارة فينظرون الى الفساد بأنه انحراف الجهازالبيروقراطى[٩].اما علماء القانون، يعدون الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية ،وان اثاره مدمرة لحكم القانون خاصة عندما يطال القضاء[١٠] .

وقد عرفت الامم المتحدة لمكافحة الفساد (ungar) فى الاتفاقية التي صدرة عام 2003 الفساد (بأنه استغلال الوظيفة من قبل موظف عمومي من اجل مصلحته او مصلحة حزبة اومصلحة مجموعة من الافراد[١١] .

اما بخصوص مفهوم الفساد الادارى ،فقد عرف عالم الاجتماع كولين ليز (colin leys) بأنة (السلوك الفاسد الذى يخرق او ينتهك احدى القواعد المكتوبة او غير المكتوبة التى تحدد الاغراض المناسبة التى يجب ان تسعى اليها احدى المؤسسات العامة [١٢] .

اما تعريفنا الاجرائى لمفهوم الفساد الادارى فى هذا البحث .بأنه السلوك الاداري الخارج عن القيم والضوابط والمعايير الاجتماعية والوظيفية الهادف الى تحقيق منفعة خاصة بأساليب ادارية غير مشروعة .مما يهدد الامن الاجتماعي للفرد والمجتمع معاً.

2-القيادة الاجتماعية

اختلفت وجهات النظر بين العلماء حول تحديد مفهوم القيادة، فالبعض يرى ان القيادة خاصية من خصائص الجماعة . وهي مرادفة فى معناها للمكانة اولمركز معين او وظيفة معينة . ولكن البعض الاخر يرى ان القيادة

خاصية من خصائص الفرد ،فالقائد فى نظرهم هو الذى يتسم بخصائص شخصية معينة مثل السيطرة او الضبط النفسي او مميزات جسمية معينة (١٣) . وقد عرف مفهوم القيادة تعريفات عديده(١٤).

التعريف الاول :القيادة هى وظيفة من وظائف السمات والخصائص المكتسبة بالخبرة والتعليم (تعريف توماس جوردون) وهذا التعريف يؤكد على ان القيادة تكتسب ولاتورث . وهذا عكس ما كان يعتقد سابقاً بأن القادة يولدون ولايصنعون.

التعريف الثاني: القيادة هي النفوذ الاجتماعي الكامن في جزء من الجماعة (تعريف فرنس وسندر)، وهذا التعريف يركز على جانبيين هاميين هما : الاول ان القيادة تتواجد في جزء من الجماعة وليست خاصية يتمتع بها شخص معين ، والثاني : يركز على عملية هامة من عمليات القيادة وهي عملية النفوذ او التاثير الاجتماعي ،وتعني وجود تفاعل بين القائد واتباعة .

التعريف الثالث:القيادة هي مركز عال في هيكل بنياني (تعريف هارتلي)وينظر هذا التعريف الى القيادة على انها نوع من التاثيريتضمن السيطرة الحازمةعلى الاخرين. وهذا يتطلب القاء الاوامر والتمتع بالسلطة اللازمة لذلك.

التعريف الرابع : القيادة هى العملية التى يتمكن بها فرد ان يوجه ويرشد ويؤثر ويضبط افكار وشعور سلوك اشخاص اخرين (تعريف هيمان) وقد جمع هذا التعريف بين وجهات النظر للتعريفيين السابقيين بجمع التوجه والارشاد والتأثير والضبط .

وقد تناول (باريتو) مفهوم القيادة الاجتماعة تحت مسمى النخبة . وقد صنف النخبة الى صنفين هما (١٥) : النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة. فالنخبة الحاكمة هي التى تتكون من افراد يحتلون مواقع الحكم والمسؤولية كالوزراء والمدراء العامين وقادة الجيش ورؤساء الجامعات والمؤسسات الكبيرة والمصانع والمصارف . وهؤلاء لديهم تأثير ونفوذ سياسي واداري على مرؤسيهم . اما النخبة غير الحاكمة فتتكون من افراد لايحتلون مواقع الحكم والمسؤولية السياسية بل يحتلون مواقع واعمال حساسة وبارزة لايستطيع المجتمع الاستغناء عن خدمات اعضائها . مثل الطبيب والاستاذ الجامعى والمدرس والمحامى والمهندس والممثل ...الخ .وهؤلاء لهم تاثير ونفوذ اجتماعى كبير فى الاوساط الاجتماعية التى يتواجدن فيها .

وتعريفنا الاجرائي للقيادة الاجتماعية هو يتفق مع ما جاء فى تعريف (باريتو) للنخبة غير الحاكمة . ونقصد بذلك شريحة الاطباء واساتذة الجامعة والمدرسون والمحامون والقضاة والمهندسون. حيث تحظى هذه الشرائح الاجتماعية باحترام وتقدير ونفوذ اجتماعي فى الوسط الاجتماعي العراقي . ورأيها فى موضوع الفساد الاداري مهم جداً وجدير بأن يأخذ فى الاعتبار في البحوث الاجتماعية .

المبحث الثاني/ التصورات النظرية لتفسير الفساد الاداري

اولا:الاتجاهات المختلفة لفهم الفساد الاداري

تعددت الاتجاهات النظرية لفهم الفساد بصورة عامة والفساد الادري بشكل خاص، وعموما نستطيع ان نضع هذة الاتجاهات في اتجاهين رئسيين انطلاقا من النظريات السوسيولوجية الخاصة بتفسير السلوك الانحرافي .

الاتجاه الاول : يمثلة كل من (دوركايم وجورج ميد)حيث اعتقدا ان الانحراف يلعب دوراً واضحا كصمام امان للمجتمع، .فعندما يحدث الانحراف عن معاير المجتمع تبدأ الجماعة في مراجعة وضعها .ثم يمارس اعضاء الجماعة الباقون ضغوطهم لحمل الجماعات المنحرفة على العودة لمعايير الجماعة الثابتة (١٦) .اما (جورج ميد) فقد اكد على ان الجريمة تلعب دوراً هاماُ في دعم التضامن الاجتماعي (١٧) .

الاتجاة الثاني : وهو يمثل رواد الفكر الاشتراكي، حيث ينظر الى الانحراف باعتباره عاملا مهماً في عملية التغير الاجتماعي، وهذا الاتجاه هو امتداد للنظرية الماركسية .حيث اوضحت ان استغلال العمال في المجتمعات الرأسمالية وما يصاحبة من فقر وبأس يصاحبة بالضرورة انواع مختلفة من الانحراف والفساد كرد فعل لهذة الظروف مثل الرشوة والاختلاس ...الخ .ومن جانب اخر فقد اشارت النظرية الماركسية الى ان نظام العدالة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية لايستهدف سوى حماية المصالح المستغلة لطبقة الملاك واصحاب رؤوس الاموال . الامر الذي يؤدي بالضرورة للعديد من صور الفساد على المستوى الاداري خاصة والمجتمع بشكل عام .

اما المحاولات المختلفة لفهم الفساد الاداري في الدول النامية فقد تأثرت بأحد هذين الاتجاهيين فالاخلاقيون، اعتبروا ان الفعل يعد فساداً اذا ما حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، واذا ما احس فاعله بالذنب وهو يخالف القواعد. وهم لايعتبرون التحيز الذي يقبله المجتمع فساداً.كما هو الحال عند الافريقيين الذين يسعون لتعين اقاربهم في الاعمال التي يديرونها [١٨] .اما اذا كان التحيز مقروناً بالرشوة فهنا يعدونها فساداً.لان المجتمع لايؤكد على هذا الالتزام ،وهذا الفهم لظاهرة الفساد منبثق من الاتجاة الاول الذي اكد عليه كل من (ميد و دروكايم).

من الجانب الاخر، فهناك من ربط بين الفساد والتغير. فكل نظام اجتماعي يعتمد على بعض القيم والمصالح والمعتقدات واذا ماحدث تغير في هذه القيم فانه يهدد النظام القائم برمته، فالنظام الذي يعتمد على قيمة الحرية ومصالح الطبقة البرجوازية سيكون مهدداً بالخطر اذا ما اكد بعض المشتركين فيه على القيم المتعلقة في العدالة الاجتماعية ومصلحه الطبقة العاملة .وهنا ينظر مؤيدي النظام القائم والسابق الى التغيير بانة سلوكاً فاسد [١٩] .

ومن وجهة نظرنا نأكد على ضرورة الجمع بين الاتجاهيين المتعلقيين بالانحراف في مجتمعنا العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص . ويمكن القول ان الفساد الاداري الذي استشرى بالمجتمع العراقي ناتج من الخلل الذي اصاب المجتمع نتيجة الاحتلال الاجنبي للعراق وما صاحبه من انهيار في مؤسسات الدولة وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية مما سمح لعدد غير قليل من المفسدين ان يشغلو مراكز ادارية مهمة في مؤسسات الدولة المختلفة في ظل غياب الرقابة الرسمية والشعبية .

ثانياً : مشكلة الفساد الاداري في الدول النامية

شغلت مشكلة الفساد الاداري في الدول النامية بعض المهتمين بشؤون الادارة والتنمية في تلك الدول، فقد تناول كل من رونالدرايت (Ronald wrait)و ادجار سميكنز (Edgar simpkins) مشكله الفساد في الدول النامية [٢٠] .اما كولن ليز (Colin legs) فقد تناول مشكلة الفساد الاداري بالدول النامية والبواعث الكامنة وراء ه. وقد ربطا مشكلة الفساد الاداري بطبيعة البناء البيروقراطي الحديث الذي ينتشر على كافة المستويات السياسية والصناعية.اما روبرت تلمان(Robert tilman)فقد ذهب الى ان الفساد الاداري ينتشر في البيئات التي توفر فيها الحكومات الرسمية النسق البيروقراطي الحديث الذي يعاني من ازدواجية الشخصية الادارية التي مازالت متمسكة بالمعايير التقليدية في الادارة في ظروف التنظيم الاداري الحديث، ولذلك تنتشر مظاهر الرشوة وتشغيل اقارب غير مؤهلين ...الخ .ويوضح تلمان الى ان الادارات التي يتفشى فيها الفساد الاداري هي تلك التي تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعه وكفاية بواسطة البيروقراطي الذي يمكن استمالته بسهولة لتقديم مجهودا اضافي بواسطة العلاقات الشخصية والتقرب منه، وبالتالي تقديم الرشوة سواء كانت عينية او مالية [٢١] .

فضلا عن ذلك ان البيروقراطيين بتلك الادارات يعتمدون على الاجراءات الروتينية بغية اجبار العملاء على تقديم الرشاوي لهم من اجل انجاز متطلباتهم الادارية وكذلك تسهيل الاجراءات الخاصة بالعامليين مثل الترقية وصرف المكافأة او حصولهم على مراكز قيادية .

ثالثا : بعض مظاهر الفسادالاداري

للفساد الادارى مظاهر مختلفة باختلاف الانماط السلوكية المفسدة للسلوك الوظيفى اولا . وباختلاف المؤسسات التى تنتشر فيها ثانيا ،وباختلاف الجهات المتورطة فيها ثالثا . وسنحاول ان نستعرض بعض من المظاهر الفساد المعروفة والمنتشرة فى العالم بشكل عام والمجتمع العراقى بشكل خاص (٢٢) .

1-الاحتيال : وهو الخداع للحصول على مكاسب شخصية .

2-الغش : يستخدم الغش بالاخص لتحقيق مصلحةغالبا ما تكون للفائدة الشخصية وعلى حساب الاخرين .

3-الرشوة : هى عبارة عن تقديم مبلغ مالي اوهدية لتغير سلوك الفرد الاخر بشكل لايتماشى و مسؤولية هذا الفرد . ويمكن عد الرشوة على انها تقديم اى مادة ذات قيمة او قبولها او التماسها للتاثير فى اعمال المتلفين الذين هم موظفون فى الدولة او اشخاص يتولون مهام عامة او قانونية . وقد عرف قانون العقوبات العراقي الرشوة . (بانها كل عمل اومكلف بخدمة عامة طلب او قبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعد بشيئ من ذلك لأداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بواجبات الوظيفية (٢٣) .

4-الاختلاس : وهو مايعرف بالاحتيال الذى يقوم به الشخص على ما اؤتمن علية من ممتلكات او اموال تعود لشخص اخر سواء استخدم السلطة او النفوذ المرتبطة بالسلطة الممنوحة لمنصب ما . وتعد ظاهرة الاختلاس احد الطرق المستخدمة لسرقة اموال الدولة فهى ظاهرة منتشرة فى كل دول العالم وباساليب وطرق متعددة منها تزوير العقود والمستندات والتواقيع والبيانات والمعلومات والوثائق الرسمية (٢٤) ، وكذلك عن طريق تقدير قيمة العقارات والسلع العائدة للدولة التى تباع فى المزايدات العلنية باقل من القيمة الحقيقية مقابل عمولة من المشترى الذى ترسوا عليه المزايدة او عن طريق تقدير قيمة العقد باعلى من القيمة الحقيقية مقابل عمولة من المشتري الذى ترسو علية المزايدة

5- التهرب من دفع الضرائب: وهى تعني الاستعمال غير القانوني للنظام الضريبى للمصلحة الفردية ،بهدف خفض قيمة الضريبية المتوجب دفعها او التهرب من دفعها .

6- الواسطة: وهي اللجوء الى علاقات شخص معين او الاستفادة من نفوذه فى السلطة لتحقيق رغبات افراد خارج نطاق المعاملات العادية. وقد تكلم عالم الاجتماع العراقي (علي الوردي) عن هذه المشكلة واعتبرها نموذج للازدواجية من جراء التناقض بين الثقافة القديمة والحديثة فى تكوين شخصية الفرد العراقى ،ويقصد بها ان يلجأ الفرد الى وسيط من اصحاب النفوذ لاجل تمشية اموره دوائر الدولة(٢٥).

7 - المحسوبية والمحاباة: وهي عملية يفضل بها بعض الاشخاص بسبب الروابط العائلية والصلات القرابية وعلاقات الصداقة والمعارف ،ويستخدم في اللغة الانكليزيه مصطلح (Nepotism) ويعني المحسوبية وهو من اصل لاتيني (Nepos) ومعناها ابن الاخ او ابن الاخت .واستخدم اللفظ في بداية الامر ليدل على اتجاه بعض اصحاب النفوذ الى محاباة ابناء اخوتهم او ابناء خواتهم ومنحهم اياهم اقطاعات او تعينهم في وظائف كبرى ثم امتد الى محسوبية الاقارب من جانب رجل الدولة بوجه عام(٢٦).

8- استغلال النفوذ : تعنى كلمه النفوذ :هو ان يكون للموظف سلطة وتاثير وقوة وأمكانية ووجاهة وتقدير مجتمعة او منفردة ،وللنفوذ مصادر عديدة يستمدها من النواحي الاتية (٢٧)

اولا/الناحية الوظيفية :التي يتحول بها الموظف في اداء السلطة العامة،لانه يمثل الدولة ويتصرف باسمها ،ويحترم القانون هذا النفوذ ،بشرط استخدامه لتحقيق الواجبات الوظيفية لخدمة المصلحة العامة .

ثانياً/الناحية الاجتماعية :التي تحدد مكانة الفرد عن غيره وذلك حينما يتخذ المجتمع من تنظيم الافراد في صورة جماعات وطبقات اجتماعية .فتعطي القيم الاجتماعية السائدة نفوذ للبعض ممن يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية .مثل في مجتمعنا العربي .رب الاسرة .رئيس العشيرة والقبيلة ،وبعض ممن يشغلون وظائف ادارية مهمة مثلاً قاضي ،ضابط في الجيش او الشرطه،مدير عام او رئيس قسم او شعبة في احد دوائر الدولة الرسمية ...الخ

ثالثاً/الناحية الاقتصادية التي يستمدها صاحب النفوذ من يملك قدرة اقتصادية يجعل الاخرين مجبرين للامتثال له. رابعاً/الناحية السياسية والتي غالباً ما يستمد الشخص نفوذه عن طريق أشغاله منصب سياسي في حزب او مجالات الدولة المختلفة . وعلية يمكن القول ان استغلال النفوذ هو احد صور الفساد الاداري بحكم ان للموظف النفوذ والسلطة الوظيفية ،لانه يمثل الدولة والقانون و يستطيع اسغلالهما في ممارسات سلبية تعود بالفائدة لصالحه او لصالح فئة معينة دون غيرها داخل او خارج المؤسسة الحكومية .

9- مظاهر اخرى للفساد الاداري :هناك مظاهر اخرى للفساد الاداري سنحاول ان نذكرها بشكل موجز وهي: الجمع بين وظيفتين حكوميتين .- التسيب الوظيفي لعدم الالتزام باوقات العمل الرسمي.- سوء معاملة المراجعيين .- استخدام ممتلكات الدولة لاغراض شخصية .- شراء الاصوات الانتخابية خصوصاً في اوقات الانتخابات. تسريب معلومات حساسة الى جهات او اشخاص معينين .

المبحث الثالث/ دراسات سابقة

سنعرض في هذه الفقرة عدد من الدراسات السابقة والتي استطعنا الاطلاع عليها .وسوف يتم تصنيفها الى ثلاث محاور عراقيه وعربية واجنبية .

اولاً: الدراسات العراقية

1- دراسة الباحثة احلام محمد شواي غدير الموسومة ب (الفساد الاداري الاسباب والاثار)([٢٨])

تناولت الباحثة مشكلة الفساد الاداري من حيث الاسباب والاثار عن طريق دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الخدمية لمدينة بغداد شمل عينة بلغت (300موظف)من وزارة الصحة ،والتجارة ،والعمل والشؤون الاجتماعية وقد توصلت الباحثة الى مجموعة نتائج نذكر اهمها (٢٩) :

أ- ان اكثر مظاهر الفساد الاداري شيوعاً في المؤسسات الخدمية كانت الوساطة والمحسوبية والمنسوبية والمحاباة بالتسلسل المرتبي الاول والرشوة وقبول الهدايا النقدية والمادية بالتسلسل المرتبي الثاني واستغلال النفوذ بالتسلسل المرتبي الثالث بالنسبة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتجارة في حين اخذ التسلسل الرابع لوزارة الصحة .ب- وجود علاقة قوية بين القيم والمعايير التي يحملها الموظف وبين الفساد الاداري في المؤسسة الحكومية .حيث يسعى بعض الموظفيين لمساعدة اقربائهم واصدقائهم وجيرانهم لغرض تسهيل عملية التعيين في تلك المؤسسات التي يعملون بها .

ج- بينت النتائج ان الفساد الاداري الممارس من قبل المستويات الوظيفية العليا اكثر خطراً وتأثيرا على سمعة وهيبة المؤسسة و بنسبه (77%).

د - اثبتت النتائج ان اغلب الموظفين اشاروا بوجود علاقة قوية بين الروتين الذي يمارس في عملهم الوظيفي وحالات الفساد الاداري في تلك المؤسسات .

ه - وجود مكتب المفتش العام في كل وزارة ساعد على تقليل نسبة الفساد الاداري.

و - بينت الدراسة وجود علاقة قوية بين قلة الدخل الشهري والوضع المادي المتدني للموظف وبين الفساد الاداري للمؤسسات الحكومية.

ز - اوضحت بيانات الفساد الاداري يعمل على هجرة الكفاءات العلمية وبنسبه(79%).

ح - توضح البيانات ان الفساد الاداري يعمل على تقليص معدلات التنمية والحد من الاستثمارات المباشرة والى الاسائة الى سمعة البلد في المعاملات الاقتصادية والاقليمية والدولية والى عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل القومي.

2-دراسة باسم فيصل عبد الدليمي الموسوعة ب(الفساد الاداري وبعض اشكالة من وجهة نظر عينة من المديرين)([٣٠])

هدفت هذه الدراسة التعرف على ظاهرة الفساد الادارى السائد فى المنظمات والاجهزة الادارية وتحديد بعض اشكاله ومظاهره وتشخيص اسبابه واثاره وسبل مواجهته والقضاء عليه ،وقد اختار الباحث عينة من (١٢) مديراً عاماً ضمن الرقعة الجغرافية لمدينة بغداد ومن اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة هى([٣١]) : ان من اهم اسباب الفساد الادارى فى المؤسسات الادارية ما يلي :أ- قلت الرواتب والاجور ومحدودية الحوافز .ب فساد بعض القيادات الادارية.ج- غياب المنهج العلمي للتفتيش والرقابة وضعف عمليات المتابعة .د- العلاقات الاجتماعية المبنية على اساس المنفعة وتبادل المصالح .ه- الصلاحيات الواسعة وغير المدروسة التى تمنح لاشخاص غير مؤهلين للعمل الاداري سيؤدى حتما الى ممارسات خاطئة ساهمت فى ظهور الفساد الاداري .و- التوسع الكبير والسريع فى تشكيل الاجهزة الادارية يعد سببا مهما لظهور الفساد الادارى وانتشاره .اما فيما يخص الاثار المترتبة على ظاهرة الفساد الاداري فقد توصلت الدراست الى ما يلى :أ- الفساد الاداري يعيق سير وعمل المؤوسسات الادارية وكفاءتها مما يحول دون تحقيق اهدافها الرسمية .ب – اضعاف دور القيادات الادارية والحد من القدرات وابداعات العاملين .ج- اختفاء ملامح الهيكل التنظيمى السليم وبروز نظم اتصال متضاربة .

3 -دراسة د.سالم توفيق النجفي الموسوعة ب(الفساد الاداري .دراسة حالة العراق تحت الاحتلال ([٣٢]) .

انطلق الباحث في دراسته من تساؤل رئيس هو :كيف ازدادت نسب الفساد في العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق أعتمدت الدراسة على استطلاع الرأي لعينة من المجتمع العراقي في مدينة الموصل .شملت حوالي (500)مشاهد من اوساط مجتمعية مختلفة في انتماءاتها السياسية واعمالها المهنية ،اما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ([٣٣]) :

1- اكد (57%)من افراد العينة بان دوافع الفساد لها علاقة بوجود سلطه الاحتلال ، واصبحت جميع الموارد الاقتصادية والنقدية تحت تصرف ادارتها المدنية وبذلك فقد تحملت الدولة العراقية اعباء واسعه في صورة تكاليف على الموازنه العامة.

2- اكد(94%)من افراد العينه اساءت سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف ونهب الخزين الغذائي والانشائي والدوائي وتدمير المباني الحكومية كافة بأستثناء وزارة النفط ،وعمدت قوات الاحتلال الى اتاحة الفرصة للسارقين للعبث وغير ذلك.

3- ان تبني سلطة الاحتلال اصلاح الاضرار الرئيسية التي اصابت دوائر الدولة والمصارف والجامعات والمواصلات والاتصالات ترتب علية تزايد في حالة الفساد، من خلال لجان مشتريات مستلزمات الاعمار ،وخاصة الجانب المتعامل مع القطاع الخاص.

4- اظهرت اوضاع الفساد في نمط توزيع ابرام العقود بين الشركات الساعية الى اعمار العراق وسلطه الاحتلال ،حيث ان منافع الاعمار تأتي من الامتيازات الممنوحه الى شركات محددة ومعروفة في الاوساط الاقتصادية الرأسمالية، وفي خط علاقاتها وولاءاتها مع متخذي القرار في الاوساط الرأسمالية وان هذة الشركات خارج الاجرءات القانونية المتعارف عليها.

5- اكد مايزيد على(50%)من افراد العينة ان الرشوة وسيلة للحصول على العقود.

ثانياً: الدراسات العربية.

سنعرض بعض واهم الدراسات العربية ذات العلاقة بموضوع الفساد الاداري المتعلقة ببحثنا والتي تم العثورعليها:

دراسة ميسر زهير الطائي الموسوعه (الفساد الاداري واخلاقيات الوظيفية العامة دراسة تحيليلية لمدى شيوع مظاهر الفساد الاداري وبيان اسبابة في اجهزة الادارة العامة في مدينة البيضاء، ليبيا)([٣٤]) .

استهدفت الدراسة تحقيق هدفين رئيسين هما :اثبات مدى وجود مظاهر الفساد في اجهزة الادارة العامة الليبية وبيان اسباب دواعي وجود مثل هذة المظاهر في تلك الاجهزة. وقد اختار الباحث عينة ضمت (162)مبحوثاً في مدينة البيضاء مركز شعبية الجبل الاخضر الليبية ضمت شرائح متعددة في المجتمع الليبي ،وقد صمم استمارة استبيانية لهذا الغرض، اما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي([٣٥]) :

أ - ان اجهزة الادارة العامة بشعبية الجبل الاخضر تعاني من مظاهر الفساد الاداري مثل بقية الاجهزة الادارية بالدول الاخرى وخصوصاً النامية منها .

ب - رتب الباحث المظاهرالفسادية الاكثر شيوعاً وبالترتيب :- الوساطة، استخدام ممتلكات الدولة للاغراض الشخصية ،المحاباة.- عدم المحافظة على اوقات العمل الرسمية.- سوء معاملة المراجعين.- سرقة اموال الدولة ،قبول الهدايا العينية.- الجمع بين عملين دون علم او موافقة جهة العمل الاصلية.- افشاء اسرار العمل.- الرشوة.

اما اسباب هذة المظاهر السلبية فقد حددها الباحث حسب اهميتها وهي:

- الابتعاد عن تعاليم الدين الاسلامي وقيمه.- عدم وجود الرقابة الفاعلة والمساءلة الصارمة.- الظروف المعاشية الصعبة وعدم كفاية الراتب.- عدم وجود القدوة الحسنة وظيفياً.- الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع.- تخلف المجتمع وتقاطع الاعراف القبلية مع قواعد وقيم العمل الرسمية.- الانانية والولاء للعائلة او القبيلة على حساب المصلحة العامة.

ثالثاُ/الدراسات الاجنبية

دراسة محمد مهايت كان (الفساد الاداري والسياسي والاقتصاد والتجاري المقارنة والقضية البنكلاديشية)([٣٦]) .

ناقش الباحث قضية الفساد الاداري باعتباره جزءاً من المجتمع البنكلاديشي واجرى ثلاثة استفتاءات في مناطق مختلفة من بنغلادش ،اما اهم نتائج الاستفتاءات الثلاثة هي:

أ-يعود سبب ارتفاع نسبة الفساد في بنكلادش الى عدم فقدان الموظفيين الفاسدين لوظائفهم في معظم الحالات ومن النادر ان يطردوا من الخدمة المدنية او ارسالهم الى السجن لسوء استخدامهم المال العام ،وعدم اجبارهم الى اعادة الاموال التي حصلوا عليها من جراء الفساد الاداري الى الدولة.

ب- يميل الناس ليس فقط لتحمل الفساد بل يظهرون اعجابهم باولئك الموظفيين المدنيين الذين يجبون الثروة عن طريق الفساد الاداري.

ج- ان اسباب الفساد الاداري متنوعة وان هناك نوع من الفساد يرعاه اولئك الذين لديهم نفوذ في المجتمع.

د- الفساد الاداري ظاهرة اجتماعية ثقافية سياسية اقتصادية تحدث نتيجة خلل في الانظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ه- تكلفة الفساد الاداري كبيرة جدا تؤثر على تقدم المجتمع في كافة الجوانب.

مناقشة الدراسات السابقة:

لقد استطاع الباحث الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة العراقية منها والعربية والاجنبية وقدركزت معظم هذة الدراسات عى الاهداف الاتية:

1-تحديد الاسباب المؤدية للفساد الاداري والاثار السلبية للفساد على المجتمع.

2-التوصل الى بعض المقترحات للحد من ظاهرة الفساد الاداري.

3- الكشف عن العلاقة بين الاحتلال الاجنبي وبين الفساد الاداري في العراق.

وعموما يقدر الباحث الجهود العلمية القيمة التي بذلها الباحثون والنتائج المهمة التي توصلت اليها هذة الدراسات ،وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحديد اهداف هذا البحث والاطار المنهجي المستخدم في الدراسة، وما يميز هذة الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن حصره بالنقاط الاتية:

1- البحث عن الاسباب الحقيقية للفساد الاداري من الجوانب الاجتماعية والسياسية والادارية والاقتصادية من وجهة نظر القيادات الاجتماعية (اساتذة الجامعة، المدرسون ،المحامون والقضاة،الاطباء، المهندسون) حيث ركزت غالبية الدراسات السابقة على عينات من الموظفين والمدراء العاميين.

2 -التعرف على اهم صور الفساد الاداري والقطاعات التي ينتشر فيها اكثر من غيرها من وجهه نظر القيادات الاجتماعية في منطقة الدراسية.

3- لم نعثر على دراسة علمية جادة ضمن محافظة الانبار حول هذا الموضوع.

4-يامل الباحث ان تكون نتائج هذه الدراسة اكمالاً للجوانب العلمية للدراسات السابقة ووضع الحلول والمعالجات لهذة المشكلة المعوقة للجهود الرامية الى تنمية وتطور المجتمع العراقي.

المبحث الرابع/عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

اولاً: الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للمبحوثين

1-الجنس

جدول رقم(١)جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	%
ذكور	153	%77
اناث	47	%23

المجموع	200	%100

تشير بيانات جدول رقم(1) ان غالبية المبحوثين (77%) من الذكور، وان نسبة الاناث (23%) فقط. ويعود سبب ذلك الى ان نسبة تواجد الذكور في الاماكن التي وزع فيها الاستبيان كانت عالية،وخصوصا في الجامعة والمدارس والمستشفيات والمحاكم.

2 –الحالة الاجتماعية للمبحوثين.

جدول رقم (2)الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	ت	%
اعزب	56	%27.5
متزوج	139	%70
مطلق	3	%1.5
ارمل	2	%1
المجموع	200	%100

يتضح من الجدول رقم(2) ان غالبية المبحوثين (70%) من المتزوجين،اما نسبة العزاب في العينة (27.5%) وقد يعود سبب ارتفاعها في راينا الى الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع الدراسة من حروب وظروف اقتصادية قاسية ،وقد بلغت نسبة المطلقين (1.5 %) والارامل(1%) فقط.

3 - المستوى التعليمي: يتضح لنا من خلال بيانات جدول رقم 3 ان غالبية المبحوثين (65%)من حملة الشهادة الجامعية وان نسبة ممن يحملون شهادة الماجستير او الدكتوراة (35%) وهذا شئ طبيعي لان العينة المختارة تمثل نخبة اجتماعية تتطلب الحصول على الشهادة الجامعية وما بعدها، خصوصاً المدرسون والمحامون والقضاة والاطباء والمهندسين واساتذة الجامعة.

جدول رقم (3) المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	ت	%
جامعي (بكلوريوس)	130	%65
فوق الجامعي	70	%35
المجموع	200	%100

4-المهنة

جدول رقم (4)مهن المبحوثين

المهنة	ت	%
مدرس	50	%25
طبيب	50	%25
مهندس	25	%12.5
قاضى او محامي	25	%12.5
استاذ جامعي	50	%25
المجموع	200	%100

تشير بيانات جدول رقم (4) ان عينة البحث شملت شرائح اجتماعية مختلفة ، وقد عمد الباحث الى اختيار نسبة تكاد ان تكون متساوية لكل شريحة اجتماعية ، نظراً لتجانس مجتمع البحث وصعوبة حصر الاطار الاجتماعي للعينة . فقد كانت نسب المدرسين والاطباء واساتذة الجامعة (25%)لكل منهم وان نسب المهندسون والقضاة والمحامون 12.5%)لكل منهما من مجموع عينة البحث .

5- عدد سنوات الخبرة بالعمل الوظيفي

جدول رقم (5) الخبرة المهنية للمبحوثين

عدد سنوات الخبرة/سنة	ت	%
9-5	24	%12
14-10	90	%45
19-15	60	%30
24-20	18	%9
29-25	8	%4
المجموع	200	%100

يتضح لنا من خلال بيانات جدول رقم (5) ان (45%) من المبحوثين لديهم خبرة وظيفية تتراوح بين (14-10سنة) من المبحوثين وتليها نسبة الذين لديهم خبرة تتراوح بين(15-19سنة) حيث بلغت (30%)وجاءت بالمرتبة الثالثة نسبة الذين لديهم (5-9سنة)(12%) والمرتبة الرابعة نسبة الذين لديهم(20-24 سنة) (9%) وبالمرتبة الاخيرة الذين لديهم خبرة وظيفية تتراوح بين (25-29سنة) (4%) عموما نستطيع القول ان عدد سنوات الخبرة للمبحوثين ليست قليلة مما يؤهلهم لقياس مؤشرات الفساد في مجتمع البحث.

ثانيا/ تفسير البيانات الخاصة بمؤشرات الفساد الاداري

1- مدى انتشارظاهرة الفساد الاداري في منطقة الدراسة.

لقد حاولنا معرفة مدى انتشار الفساد في مؤسسات الدولة الموجودة في منطقة الدراسة ،وقد اتضح لنا كما هو مبين في جدول(6) ان اكثر من نصف المبحوثين(55.5%)يؤكدون على ان الفساد الاداري منتشر كثيرا في منطقة الدراسة ،وان نسبة(41.5%)من المبحوثين يؤكدون على انه منتشر الى حد ما ،ولم يكن نسبة الذين اشاروا الى عدم انتشاره في منطقتهم سوى (3%) من المبحوثين .وهذا ما يؤكد لنا شيوع ظاهرة الفساد الاداري في المجتمع.

جدول رقم (6)مدى انتشار الفساد الاداري في مؤسسات الدولة من وجهة نظرالمبحوثين

مدى انتشار الفساد	ت	%
منتشر كثيرا	111	%55.5
منتشر الى حد ما	83	%41.5
غير منتشر	6	%3
المجموع	200	%100

2- دورالاحتلال الاجنبي للعراق في تفشي ظاهرة الفساد الاداري.

لقد بات من الواضح ان الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 لم يجلب له غير الدمار والخراب والقتل. وقد هدفنا من خلال البحث معرفة حقيقة مساهمته في تفشي الفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين، وقد اوضحت

نتائج البحث ،كما هي موضحة في جدول رقم(8) ان اكثرمن ثلاث ارباع المبحوثين(89%)يؤكدون على ان الاحتلال ساهم بشكل كبير في تشجيع الفساد الاداري وان (15%)من المبحوثين اكد على انه ساهم الى حد ما . ولم تكن نسبة الذين اكدوا على انه لم يساهم الا(1%)فقط . وهذا ما يوضح لنا ان الاحتلال الاجنبي للعراق ساهم بشكل مباشر او غير مباشر فى انتشار هذه الظاهرة . ولقد حاولنا ان نعرف حقيقة ونوع مساهمة الاحتلال في الفساد الاداري . وقد بينت نتائج البحث كما هي موضحة في جدول رقم (8) ان فقرة (تعطيل كافة القوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة والانحراف)قد احتلت المرتبة الاولى (74%)من مجموع المبحوثين الذين اجابو بأنه ساهم بشكل كبير . وجاءت بالمرتبة الثانية فقرت (شجع على سرقة ممتلكات الدولة (المصارف والدوائر الحكومية) وبنسبة (62%)من المبحوثين . ومن المعلوم ان الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003شجع على سرقة كافة مؤسسات الدولة العراقية السابقة ماعدا وزارة النفط لاسباب تتعلق باهداف المحتل الطامع في ثروة العراق النفطية بالدرجة الاولى . فقد ابيحت كافة المصارف الحكومية والدوائر وكافة ممتلكات الدولة للعابثين والسراق . اما الفقرة الخاصة ب(حل الاجهزة الامنية السابقة) فقد جاءت بالمرتبة الثالثة ونسبة (60%)من المبحوثين . ومن المعلوم ايضا ان حل كافة الاجهزة الامنية السابقة من الشرطة والجيش ساهم بدور كبير فى تفشي ظواهرالفساد الاداري في العراق . حيث انهارت جميع مؤسسات الضبط الرسمية في المجتمع . وجاءت بالمرتبة الرابعة فقرة (حرق بعض مؤسسات الدولة واتلاف كل مافيها من وثائق مهمة)وبنسبة تأيد (58%)من المبحوثين .

عموماً نستطيع القول ان نتائج البحث تؤكد علاقة الاحتلال بظاهرة الفساد الاداري في العراق . وان نتائج هذا البحث تتطابق مع نتائج بعض الدراسات السابقة لهذا الموضوع وخصوصا دراسة د.سالم توفيق النجفي حيث اشار الى ان دوافع الفساد لها علاقة قوية بوجود سلطة الاحتلال .فالاحتلال لم يفي بوعود ه التي اعلنها قبل دخوله الارضي العراقية فقد دخل على اساس انه محررا واصبح بعد ذلك محتلا بموجب القرار1413 الصادر من الامم المتحدة .

جدول رقم (8)مساهمة الاحتلال في الفساد الاداري ونوع المساهمة

المساهمةفي الفساد	ت	%	نوع المساهمة	ت	%
ساهم كثيرا	178	%89	حل الاجهزة الامنية السابقة	107	%60
ساهم الى حد ما	20	%10	شجع على سرقة ممتلكات الدولة	110	%62
لم يساهم	2	%1	تعطيل القوانين الخاصة بمكافحة الجريمةوالانحراف	131	%74
المجموع	200	%100	حرق بعض مؤسسات الدولة	104	%58

3-الاضطرار لدفع الرشوة

يمر المجتمع العراقي في هذه المرحلة من تاريخه ، بتغيرات شاملة وسريعة لكافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما سبب خللا واضحا في منظومة القيم الاجنماعية السائدة في المجتمع ،حيث يزداد التفاوت بين القيم والافعال نتيجة لسرعة تغير السلوك وضعف وظيفة الردع التي كانت تمارسها القيم التقليدية وفقدانها لاهميتها الاجتماعية .ونتيجة لتلك التغيرات السريعة والمفاجئة التي عرفها المجتمع العراقي ادى الى انفصال بعض الافراد عن مجتمعهم وثقافتهم والنظم السائدة في المجتمع ،مما ادى كل ذلك بهؤلاء الاشخاص الى مايسميه علماء الاجتماع (الاغتراب) واغتراب الشخص هذا يؤدي بدوره الى الحالة التي لايشعر فيها الفرد بأنه يتنتمي الى مجتمعه ، ومن ثم يكون اتصاله بالاخرين غير مستمر وغير مرض وبالتالى يكون انتماءه للجماعة ضعيفا[٣٧] . ونحن هنا نأخذ الاغتراب بمعناه الواسع القائم على التجريد من الخصائص المشتركة والعلاقات القائمة والانفصال عن القيم والاهداف العامة في المجتمع، حيث ان الابعاد المختلفة

والمتعددة للاغتراب تعمل مجتمعة على تهيئة الافراد للسلوك الاجرامي والانحرافي بشكل عام والفساد الاداري بشكل خاص.

وتعد الرشوة واحدة من اهم صور الفساد الاداري المعروفة في المجتمع العراقي حاضراً وتأسيسا على ما تقدم فقد حاول الباحث توجيه سؤال الى عينة البحث مفاده :هل اضطررت يوما ما ان تدفع رشوة للحصول على خدمة من احدى المؤسسات الحكومية ؟ . وكانت الاجابة كما هى موضحة في الجدول رقم (9)ان اكثر من نصف المبحوثين (61.5%)اكدوا اضطرارهم لدفع رشوة للحصول على خدمة معينة من احدى تلك المؤسات . وان نسبة (38.5%) منهم لم يحصل لهم دفع رشوة مقابل الانتفاع بخدمة معينة ،وعند البحث عن الاسباب لدى المجموعة التي دفعت الرشوة وعددهم (123)مبحوثا من المجموع الكلي للمبحوثين وجدنا ان اسباب ذلك يعود الى :

1-(بعض الخدمات لايمكن الحصول عليها الابدفع رشوة كالتعيينات مثلا) حيث حصلت هذه الفقرة بالمرتبة رقم (1)من بين الاسباب المذكورة في الاستبانة اكد عليها (59%) من المبحوثين .

2-(تعقد الاجراءات الادارية) احتلت المرتبة رقم (2) من بين الاسباب حيث اكد عليها نصف المبحوثين (50%)الذين دفعوا الرشوة .

3-(وجود وسطاء يسهلون الحصول على الخدمة المطلوبه) حيث اكد عليها (48%)من المبحوثين.وتفسيرنا لهذه الظاهرة يتلخص بالاتي:

جدول رقم(9)اضطرار المبحوثين لدفع الرشوة واسباب ذلك

دفع الرشوة	ت	%	اسباب دفع الرشوة	ت	%
نعم	123	%61.5	تعقد الاجراءات الادارية	62	50 %
لا	77	%38.5	بعض الخدمات لايمكن الحصول عليها الا بدفع رشوة كالتعينات مثلا	72	%59
مج	200	%100	وجود وسطاء يسهلون الحصول على الخدمات المطلوبة	59	%48

أ- ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تفرض على العاملين وبعض الافراد حالة(الاغتراب)وما يرتبط بها من فقر وضعف الامكانيات المادية ،في الوقت الذي اتسعت دائرة تطلعاتهم تمشياً مع طبيعة التغيرات التي عرفها المجتمع العراقي من انفتاح على العالم بعد سنوات عجاف والمتمثلة بالحروب والحصارالاقتصادي بعد عام 1991. قد ادت الى خلق حالة من التفاوت بين التطلعات والامكانيات المتاحة لتحقيقها على نحو ما ذهب اليه عالم الاجتماع (ميرتون) في فرضيته التي ربط فيها بين حالة التفاوت تلك والاغتراب الذي قد يترتب علية لجوء بعض الافراد للاستعانة بوسائل غير مشروعة مثل الرشوة ،لاشباع تلك التطلعات المتزايدة والتي تؤكد عليها ظروف المجتمع وثقافته المعاصرة[٣٨] .

ب-حصول تفاوت عند بعض الافراد بين فكرة العام والخاص نتيجة لعدم استيعاب هؤلاء فكرة المصلحة العامة وتغلب فكرة المصلحة الخاصةعلى العامة ،ومن ثم يلجأ هؤلاء الافراد للوسائل غير المشروعة مثل الرشوة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بالترقي والحصول على المكافاة والمراكز القيادية في التنظيم.

ج- طبيعة البناء البيروقراطي على مستوى المجتمع والتنظيمات ،قد اثر بشكل واضح على الاتجاه العام للرشوة .وذلك لأن طبيعة البناء البيروقراطي وسيطرة الروتين فيه ،قد دفع بعض الافراد الى تقديم رشاوي بغية تسهيل الاجراءات المتعلقة بمصالحهم .

4-حجم الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الحكومية

الفساد الاداري افة مميتة تهدد الناس ،لاسيما الفقراء منهم ،فتحرمهم من نصيبهم من الدخل القومي حتى ولو كان هذا النصيب قليلاً. والفساد الاداري نقيض الحكم الرشيد ،وهو مؤشر على فشل المؤسسات في ادء دورها التنموي ،كما ان للفساد اثاراً واضحة على التنمية المستدامة .وتاسيساً على ما تقدم فأن معرفة حجم انتشار الفساد الاداري في موسسات الدولة المختلفة واحداً من اهداف البحث ،وتشير بيانات جدول رقم(10)الى ما ياتي:

جدول رقم(10) حجم انتشار الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	الفقرة	منتشركثير		منتشر الى حد ما		خالية من الفساد		الوسط المرجح	الوزن المئوي
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	الشرطة،الجيش	155	77.5	43	21.5	2	1	2.76	92.16
2	الجوازات	123	61.5	74	37	3	1.5	2.6	86.67
3	الضريبة	129	64.5	55	27.5	16	8	2.56	85.5
4	التربية	100	50	94	47	6	3	2.47	82.33
5	الصحة	96	48	96	48	8	4	2.44	81.33
6	البلديات	84	42	112	56	4	2	2.4	80
7	الرعاية الاجتماعية	96	48	75	37.5	9	4.5	2.23	74.5
8	المصارف والبنوك	53	26.5	126	63	31	15.5	2.21	73.67
9	الاحوال المدنية	40	20	156	78	4	2	2.8	72.6
10	التعليم العالي	40	20	149	74.5	11	5.5	2.14	71.5
11	القضاء	43	21.5	117	58.5	40	20	2.01	67.16

1- حصلت (الشرطة والجيش) على المرتبة الاولى من بين المؤسسات الاكثر فساداً في منطقة الدراسة بوسط مرجح (2.76)ووزن مئوي (92.16) .ومن المعلوم ان حل الشرطة والجيش من قبل سلطة الاحتلال كان له تداعيات كثيرة ، واحدة منها ارتفاع نسبة الجريمة والانحراف في المجتمع بسبب انهيار منظومة الضبط الاجتماعي الرسمية ، وعند تشكيل اول حكومة عراقية بعد الاحتلال شرع الى تأسيس اجهزة الشرطة بعد طرد اغلب عناصرها السابقة بحجة ولائها للنظام السابق ، وقد تدخلت عدة عوامل في تشكيل الشرطة الجديدة منها

الحزبية والطائفية والعشائرية ، مما جعل اجهزة الشرطة تضم عناصر غير كفوءة ومؤهلة لهذا العمل ، ولا غرابة من انتشار الفساد الاداري في تلك الاجهزة بعد ضمها عناصر غير نزيهه والبعض الاخر لدية سوابق اجرامية مشخصة ومعروفة من قبل ابناء المجتمع ، ثم ان هناك عامل مهم ان الجماعات الارهابية في منطقة الدراسة هددت كل من ينخرط الى الشرطة وقتلت البعض منهم ، مما منع الكثير من ابناء العوائل المعروفة بالامانة والنزاهة من التطوع الى الشرطة ، وما حدث للشرطة حدث للجيش .

2- حصلت (الجوازات) على المرتبة الثانية من بين المؤسسات الاكثر فساداً من وجهة نظر المبحوثين بوسط مرجح (2.6) ووزن مئوي (86.67). والجوازات هي واحدة من المؤسسات التابعة الى وزارة الداخلية وهي تتمتع بسمعة لايحسد عليها في انتشار الفساد الاداري وخصوصاً الرشوة ، وقد شهدت الجوازات اقبالا كبيراً من المواطنين للحصول على جوازات سفر يمكنهم من السفر الى خارج العراق بعد ان حرموا منه سنوات عديدة ، وزيادة الحاجة الى هذه الوثيقة المهمة عرض تلك المؤسسة الى ضغوط جماهيرية كبيرة ، مما اوجد الفرصة لبعض من عناصر هذه الاجهزة الى ابتزاز الناس ، حتى انه في بعض الاوقات وصل سعر الحصول على جواز سفر بدون انتظار $400 او اكثر .

3-حصلت (الضريبة) على المرتبة الثالثة. بوسط مرجح (2.56)ووزن مئوي (85.5). والضريبة في منطقة الدراسة معروف الفساد فيها من قبل المواطنين، حتى منذ النظام السابق وتستطيع ان تعرفهم من خلال القصور والسيارات الفخمة التي يركبونها وهذ ما يشكل هدراً للموارد الاقتصادية وحرمان الدولة من مورد ضريبي مهم

4-حصلت التربية على المرتبة الرابعة ، بوسط مرجح (2.47)ووزن مئوي (82.33)،من المعروف ان مؤسسات التربية كانت من المؤسسات المشهود لها بالنزاهة سابقاً ولكن بعد عام 2003 سيطرة عليها عناصر محسوبة لجهات حزبية او سياسية معينة ، فانتشر فيها الفساد الاداري وخصوصاً الرشوة . فأغلب التعينات في التربية في منطقة الدراسة تحصل عن طريق دفع رشوة وقد وصل سعر الحصول على وظيفة تعليمية الى اكثر من 2500$وهذا ما اكده لنا الكثير من المبحوثين او من خلال الحصص التي تمنح لاعضاء المجالس المحلية في المدينة والمحافظة في تعيين اقاربهم واصدقائهم . وهذا ما يشكل قلق اجتماعي لكثير من خريجى الجامعات والمعاهد العاطلين عن العمل منذ سنوات عديدة .

5-جاءت الصحة بالمرتبة الخامسة بالفساد الاداري من وجهت نظر المبحوثين بوسط مرجح (2.44)وبوزن مئوي (81.33)، ومن المعلوم ان حالت الفساد في المؤسسات الصحية ليست جديدة على المواطن العراقي، ففي ظل الحصار الاقتصادي على العراق بعد حرب الخليج الثانية، شخصت حالات عديدة من الفساد فيها اهمها سرقة الادوية وبعض المستلزمات الطبية وبيعها للصيدليات الخاصة ، مما عرض الكثير من المرضى للموت بسبب نقص العلاج في المستشفيات الحكومية .

6-وجاءت المؤسسات البلدية بالمرتبة السادسة حيث حصلت على وسط مرجح (2.4)ووزن مئوي(80). حيث ان كثير من الاراضي التي كانت تابعة للدولة قد تم الاستيلاء عليها او التجاوز عليها وتسجيلها باسماء معينة عن طريق دفع الرشوة لبعض المسؤليين فيها .

7-وحصلت الرعاية الاجتماعية على المرتبة السابعة في سلم الفساد الاداري ومن جهة نظر المبحوثين. حيث حصلت على وسط مرجع (2.23)ووزن مئوي (74.5). ففي زمن الحصار الاقتصادي بعد عام 1991كانت بعض دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل الشؤون الاجتماعية تتلقى المساعدات الغذائية من المنظمات الدولية ويتم توزيعا على المستفيدين من قانون الرعاية الاجتماعية السابق ، وفي الحقيقة ان قسماً كبيراً من هذه المساعدات كانت تباع لبعض التجار من بعض الاشخاص في هذه الدوائر ، وفي الوقت الحاضر كشفت اللجان التابعة للنزاهة ان هناك الاف الاسماء المسجلة في شبكة الرعاية الاجتماعية وتدفع لهم رواتب

شهرية ،وفي الواقع ان هذه الاسماء وهمية مسجلة من بعض الموظفيين التابعين لهذه الدائرة ويستلمون رواتبهما .

8- وجاءت المصارف والبنوك بالمرتبة الثامنة في سلم الفساد الاداري من المبحوثين. بوسط مرجح (2.21)ووزن مئوي (73.67). وجاءت بالمراتب الاخرى وبشكل يكاد ان يكون متقارب كل من مؤسسات الاحوال المدنية والتعليم العالي والقضاء . وان حالت الفساد في هذه الدوائر قليلة مقارنة بالدوائر الاخرى. عموما نستطيع القول ان حالة الفساد الاداري في قطاعات الدولة العرقية في الوقت الحاضر معروفة للجميع مما يتطلب جهوداً استثنائية من اجل مناهضة الفساد وترسخ قيم مبدأ النزاهة في الممارسات المهنية وزيادة الوعي والادراك لدى الناس عموما ولدى القيادات السياسية والادارية بشكل خاص بخطورة هذه الافة على مجتمعنا .

5- المظاهر الشائعة للفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين

تعددت اشكال الفساد الاداري في العراق باختلاف وتنوع النشاط الانساني والخدمي لكل مؤسسة معينة ،فما ينتشر في مؤسسة معينة قد لا ينتشر او ان يكون قليل الانتشار في مؤسسة اخرى ،وذلك باختلاف المسببات المساعدة لظهوره، وعليه فقد جاءت اجابات المبحوثين في تحديد اهم مظاهر الفساد الاداري في منطقة الدراسة كما هي مبينة في جدول (11) بما يلي:

1-احتلت (الوساطة والمحسوبية والمحاباة) المرتبة الاولى في سلم المظاهر الشائعة للفساد بوسط مرجح (2.72) ووزن مئوي (90.67)والوساطة هى اللجوء الى علاقات شخص معين والاستفادة من نفوذه في السلطة، اما المحسوبية والمحاباة فهي عملية تفضيل بعض الاشخاص لاسباب قرابية او صداقة، ولاغرابة من انتشار هذه المظاهر الفسادية في الادارة الجديدة في المؤسسات الحكومية خصوصاً اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار التدخل العشائري والحزبي والطائفي والقومي في الخارطة السياسية للعراق الجديد.

2- اما فقرة (تدخل العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية في صنع القرار الاداري) وقد حصلت على المرتبة الثانية بوسط مرجح (2.68) ووزن مئوي (89.33).

3-اما فقرة (اساءة التصرف في المال وتبذيره) حصلت على وسط مرجح (2.64)ووزن مئوي (88) وهذا يعني ان موارد الدولة تتعرض للهدر والضياع فهي تصرف في مجالات غير مفيدة وغيرنافعة للمجتمع بشكل عام.

4- اما فقرة (التحيز للاقارب في التعيينات وشغل المناصب المهمة) جاءت بالمرتبة الرابعة من المبحوثين بوسط مرجح (2.63)ووزن مئوي (87.67)

5 - اما فقرة (الرشوة وقبول الهدايا المادية) جاءت بالمرتبة الخامسة بوزن مرجح (2.56) ووزن مئوي (85.5).

6-اما فقرة (سرقة اموال الدولة) وجاءت سادساً برأى المبحوثين.

7-وجاءت الفقرات الاتية بشكل تنازلي من حيث الاهمية وهى:- المشاريع الوهمية او استلام بعضها دون المستوى المطلوب .- سوء معاملة المراجعين .- استخدام ممتلكات الدولة لاغراض شخصية .- التستر على بعض الجرائم .- الجمع بين وظيفتين .

جدول رقم (11)المظاهر الشائعة للفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	نوع الفساد	منتشرکثيرا		منتشر الى حد ما		خالية من الفساد		الوسط المرجح	الوزن المئوي
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	الوساطة والمحسوبية والمحاباة	147	73.5	50	25	3	1.5	2.72	90.67
2	تدخل العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية في القرار الاداري	137	86.5	62	31	1	.5	2.68	89.33
3	اساءة التصرف في المال وتبذيرة	133	66.5	62	31	5	2.5	2. 64	88
4	التحيزللاقارب في التعيينات واشغال المناصب المهمة	130	60	66	33	4	2	2.63	87.67
5	الرشوة وقبول الهدايا المادية	113	56.5	87	43.5	0	-	2.56	85.5
6	سرقة اموال الدولة	110	55	85	42.5	5	2.5	2.52	84.16
7	المشاريع الوهمية واستلام بعضها دون المستوى المطلوب	101	50.5	89	44.5	10	5	2.45	81.83
8	سوء معاملة المراجعيين	78	39	116	58	6	3	2.36	78.67
9	استخدام ممتلكات الدولة لاغراض شخصية	82	41	105	52.5	13	6.5	2.34	78.16
10	التستر على بعض الجرائم	85	42.5	97	48.5	18	9	2.33	77.83
11	الجمع بين وظيفتين	48	24	138	69	14	7	2.17	72.33

عموما يمكن القول انه على الرغم من تعدد مظاهر الفساد في المؤسسات الحكومية ، الى انها تعد اوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير اخلاقية ومهنية وغير مشروعة خارجة عن القانون مما يتطلب من الجميع التصدي لها .

ثالثا/ بعض الاسباب الكامنة وراء الفساد الاداري

شغل موضوع الاسباب الكامنة وراء الفساد الاداري اهتمام العديد من الباحثين في علم اجتماع التنمية ،وذلك لان الجهاز الاداري يعد التنظيم الاساسى الذي يتحمل نتائج تنفيذ السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات .وقد ارجع (كولن ليزا)اسباب الفساد الاداري في الدول المتقدمة الى بعض الاسباب منها[٣٩] :

1-ضعف فكرة المصلحة العامة وما يرتبط بها من اهداف رسمية ،وكذلك ضعف المؤسسات المعنية بمصلحة الجمهور.

2- الحاجة التي يعانيها بعض المسؤلين في الادارة من جانب وضغط الاقارب عليهم من الجانب الاخر ،يشكل حافزا للفساد الاداري في تلك الدول.

3-غياب الوعي لدى بعض الاشخاص بالقواعد المنتظمة ،وحتى لو توفرعند البعض الاخر فانهم لا يلتزمون بالقوانين.

وقد حاول (رالف براباتا Brabanta Ralph)ان يحلل مشكلة الفساد في الدول النامية مبينا بعض الجوانب الدافعة للفساد وعوامل الحد منها ،كذلك المشاكل التي تواجه تلك الدول في ايجاد الحلول لهذه المشكلة والتي تجعلها اكثر تعقيدا (٤٠) . وقد حصر هذه المشاكل بما ياتي:

1-المعيار الاخلاقي العام الذي يكد عليه المجتمع والذي يصعب تطبيقة على المستوى الاداري وهنا ينشا صراع بين القيم ،حيث ان قيم الادارة البيرقراطية تتطلب اتخاذ القرارات دون النظر الى المصلحة الشخصية او الولاءات القبلية او الاسرية ،في حين ان المعايير الاجتماعية للمجتمعات النامية والتقليدية تؤكد كثيرا على ولاء الاسرة والجماعة والعشيرة..الخ ،وهكذاتوجد الشغرات التي تنفذ منها صور الفساد المختلفة مثل الرشوة،والمحسوبية،والتمييز في الهيكل الاداري ،وذلك لان صراعات القيم تشير الى عدم وجود اتفاق عام حول ماهية الفساد.

2- نقص المعرفة الوثيقة بالعمل ،يتطلب العمل الاداري مهارة وكفاءة خاصة بطبيعة العمل في مجال الادارة من قبل المديريين .وفي حالة نقص هذه المعرفة يؤدي ذلك الى ضعف اداء البعض من هؤلاء مما يسيئ الى ادارته للعمل وعلاقته بالجمهور ،مما يساعد ذلك على اتشار العديد من صور الفساد نتيجة لتاخر العمل او اللجوء الى المعايير الرسمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالترقي وصرف المكافات،والاستخدام السيئ للسلطة.

3- نقص المعلومات حول الاجهزة والمؤسسات .ان نقص المعلومات حول الاجهزة واساليب عملها وتعاملها مع الجمهور ،الامر الذي يجعل الجمهور لايعرف اية شيئ عن هذه المؤسسات وبذلك لا يعرف التصرف السليم عند تعامله مع تلك الاجهزة ،ومن ثم تظهر بعض صور الفساد مثل الرشوة عند تعامله معها.وتاسيسا على ما تقدم من بعض التصورات النظرية لاسباب الفساد الاداري ،حاولنا التعرف على بعض الاسباب التي تنعش الفساد في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر القيادات الاجتماعية لمنطقة الدراسة ،ولغرض توضيحها سنقسمها الى اربعة محاور اقتصادية واجتماعية وادارية وسياسية كما شخصها المبحوثين.

اولا: الاسباب الاقتصادية

في الواقع يمهد تدهور الوضع الاقتصادي للاداري الطريق امام ممارسة الفساد ، فالتحديد الاقتصادي للفساد يرتبط باشباع حاجات الفرد الاقتصادية ،فقد مر العراق في السنوات السابقة في ظروق اقتصادية صعبة اثقلت كاهل المواطن العراقي بشكل عام والموظف بشكل خاص ،فقد عاش اغلبية موظفي الدولة بحاجة وحرمان وقلة مدخولاتهم الشهرية مقارنةً بمستوى الاسعار في السوق ومستوى الاجور في القطاع الخاص .فلا غرابة من ان يفكر بعض الموظفين فى مصلحتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة ،فحالات الفساد الاداري بدات تنتتشر بشكل واضح في الادارة الحكومية بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1991بعد احتلال الكويت، وازدادت معدلات الفساد بعد الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 وسقوط النظام السابق،وانطلاقا مما تقدم سنوضح اهم الاسباب الاقتصادية للفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين.ومن خلال بيانات جدول رقم(12)يتضح لنا ما ياتي:

جدول رقم (12) الاسباب الاقتصادية للفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	الاسباب الاقتصادية	اوافق	احيانا	لا اوافق	الوسط	الوزن المئوي

		ت	%	ت	%	ت	%	المرجح	
1	الجشع والطمع الذي ظهر عند بعض الموظفين في الحصول على المال باي طريقة حتى ولو كانت غير مشروعة	141	70.5	55	27.5	4	2	2.68	89.5
2	الفروقات الكبيرة في المرتبات بين الوظائف الادارية العليا والدنيا	117	58.5	69	34.5	14	7	2.51	83.83
3	تطور حاجات الانسان العراقي (تعليم ،صحة،غذاء)وصعوبة اشباعها	98	49	94	47	18	9	2. 5	83.33
4	قلة دخل الفرد قياسا بمستوى الاسعار للسلع والخدمات الاخرى	89	44.5	83	41.5	28	14	2.30	76.83
5	ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام	84	42	82	41	34	17	2.25	75

1-(الجشع والطمع الذي ظهر عند بعض الموظفين في الحصول على المال باي طريقة حتى ولو كانت غير مشروعة)احتلت الفقرة رقم (1)من بين الاسباب بوسط مرجح (2.68)وبوزن مئوي(89.5).

2-(الفروقات الكبيرة في المرتبات بين الوظائف الادارية العليا والدنيا)جاءت بالمرتبة الثانية في سلم الاسباب بوسط مرجح(2.51) ووزن مئوي (83.83).وفي راينا ان هذه النقطة مهمة جدا صحيح انه حصلت زيادة في رواتب الموظفين مقارنتا بالمرتبات التي كانوا يتقاصونها سابقا،ولكن ما حصل من فروقات بين بعض الدرجات الوظيفية في سلم الرواتب كان كبيرا .وخصوصا رواتب الدرجات الخاصة والوزراء واعضاء البرلمان والرئاسات الثلاث(البرلمان والوزراء والجمهورية)فرواتب هؤلاء قد تصل الى الاف الدولارات بينما راتب الموظف العادي لايتجاوز500دولار،فضلا عن الامتيازات الاخرى التي يتمتعون بها .فوضع مثل هذا قد يكون سسببا في دفع بعض الموظفين الى الرشوة وغيرها من صور الفساد الاخرى.

3-(تطور حاجات الانسان العراقي(تعليم ،صحة،سكن،غذاء)وصعوبة اشباعها)حصل هذا السبب المرتبة الثالثة بوسط مرجح (2.5)ووزن مئوي(83.33)ومن المعلوم ان العراق بعد سقوط النظام السابق شهد انفتاح على العالم بشكل اكبر،خصوصا ان معظم العراقين كانوا ممنوعين من السفر سابقا للأسباب امنية وغير امنية ،حتى ان السفر العادي كان يلزم المواطن ان يدفع للدولة(400)الف دينار عراقي لكل مسافرولسفرة واحدة،فضلا عن التطور الذي حصل في جانب دخول الانترنيت والموبايل والفضائيات لاول مرة في العراق،كل هذه العوامل ساهمت في تطور حاجات الانسان العراقي وبالتالي قد يدفع البعض الى التفكير باساليب غير مشروعة لاشباع تلك الحاجات.

4- (قلة دخل الفرد قياسا بمستوى الاسعار للسلع والخدمات الاخرى)جاء رابعا في سلم الاسباب بوسط مرجح (2.30)ووزن مئوي(76.83).

5-(ارتفاع مستوى المعيشة بشكل متصاعد) حصل على المرتبة الخامسة بوسط مرجح (2.25) ووزن مئوي (75).وهذه حقيقة لايمكن تجاهلها حيث عاش العراقيون سابقا ظروف اقتصادية صعبة وبعد عام 2003حصل انفتاح اقتصادي كبير اغرقت السوق خلالها بمختلف السلع والمواد الكهربائية والمنزلية ومواد البناء والسيارات

بمختلف انواعها وموديلاتها. وكل ذلك دفع العراقيين الى الشراء لاشباع حاجاتهم من تلك السلع بعد ان حرموا منها طويلا، مما ادى الى ارتفاع الاسعار واستنزاف كافة مواردهم ومدخراتهم المالية . في الوقت الذي لم يتطور مستوى دخل الفرد بمستوى الاسعار في السوق . كل هذه الاسباب وغيرها من الاسباب الاقتصادية الاخرى قد تكون في رأينا واحدة من اسباب الفساد الاداري في العراق .

ثانيا/الاسباب الادارية

ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها العراق بعد عام 2003 كان لها تأثير مباشر على ادارة الدولة في العراق . فقد شهدت ادارة المؤسسات الحكومية تغيرات واسعة في اغلب قياداتها الادارية وبعض موظفيها ممن لديهم الخبرة الكافية في العمل ، بسبب اجتثاثهم لانتمائهم الى حزب البعث المنحل وهروب وهجرة البعض الاخر الى خارج العراق بسبب الظروف الامنية والسياسية التي مرت بالعراق .هذه الظروف احدثت فراغا اداريا لمعظم مؤسسات الدولة شغلت من قبل موظفيين جدد قليلي الخبرة مما شكل عجزا ظاهرا في الكفايات الادارية مما شجع على الفساد في رأينا. وتلخصت الاسباب الادارية للفساد الادارية من وجهة نظر المبحوثين وكما هي موضحة في الجدول (13)بمايلي:

1-جاءت الاسباب الاتية بالمراتب الاولى وهي:أ - ضعف بعض القيادات الادارية في ادارة مؤسسات الدولة ووحداتها الادارية .ب - ضعف اجهزة الرقابة الادارية وعدم استطاعتها كشف المفسدين.ج-هجرة بعض الكفاءات الادارية بسبب الظروف الامنية.د- التغيرات السريعة و الارتجالية في الادارة .وهذة لاسباب السالفة الذكر تاتي في مقدمة الاسباب الادارية للفساد من وجهه نظر المبحوثيين ،ومن الجدير بالذكر انه بعد عا م(2003)فان اغلب المناصب الادارية العليا في مؤسسات الدولة المختلفة قد شغلت من قبل عناصر معروفة بولاءاتها السياسية والطائفية والعشائرية والقومية في ظل النظام السياسي الجديد للعراق وان البعض من هؤلاء ليس لديهم مؤهلات علمية او مهنية تمكنهم من ادارة تلك المؤسسات بكفاءة وان البعض الاخر كان يحمل شهادات مزورة كما اثبتت تقارير لجان النزاهة فيما بعد، مما فسح المجال للمفسدين بالعمل بحرية تامة.

2-(وجود عناصر غير نزية في القضاء تفشل اجراءات محاسبة المفسدين) كان السبب الخامس من لاسباب يوسط مرجح (٢.٥٧) ووزن مئوي (٨٥.٦٧) فكثيرا ما نسمع ان مسؤولا ما اوقف عن العمل بتهمة الفساد الاداري واحيل الى المحاكم ونسمع بعد فترة وجيزة انه اطلق سراحة بسبب براءتة اوعدم ثبوت الادلة ،فبعض المبحوثيين يعتقدون ان هناك بعض العناصر غيرالنزيهة في القضاء تشجع على الفساد وبشكل غير مباشر،

3-جاءت الاسباب الاخرى بالمرتبة السادسة والسابعة وهي:- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية بوسط مرجع (2.46) ووزن مئوي (82).- قصور في دور اجهزة الاعلام بوسائلها المتنوعه في الكشف عن ظواهر الفساد الاداري بوسط مرجع (2.36) ووزن مئوي (78.83) والحقيقة ان ما يخص منظمات المجتمع المدني ودورها في هذا الجانب نود ان نؤكد ان تجربة هذة المنظمات حديثة جداً في العراق وتعاني من قصور في امكانياتها البشرية والاعلامية المؤثرة في الوسط الاجتماعي والسياسي في العراق من الجانب الاخر فأن البعض من هذة المنظمات عرفت بعد الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 وهناك شك في مصداقيتها واهدافها الوطنية كما اخبرني كثير من المبحوثيين وبالتالي يبقى دورها في محاربة الفساد محدوداً، اما بالنسة لدور وسائل الاعلام في محاربة الفساد فيمكننا ان نقسم وسائل الاعلام الى قسمين :الاول اعلام الدولة والثاني الاعلام الحر (ان صح التعبير)اعلام الدولة لايختلف عن الاعلام السابق . اما الاعلام الثاني والحقيقة تقال ان بعض القنوات التلفزيونية تنقل هموم الناس ومشاكلهم ومعاناتهم وانتقاداتهم للمسؤولين الاداريين في مؤسسات الدولة المختلفة بشكل مباشر وصريح كذلك الحال لبعض الصحف المحلية ولكن هناك سياسة كما يؤكد المبحوثين تمارس ضد هذة القنوات وهي سياسة (تكميم الافواه) كما حدث لغلق قناة البغدادية والشرقية لمرات عديدة، وعلية فان وسائل الاعلام مطالبة بدور اكثر فاعلية في كشف المفسدين ومحاسبتهم.

جدول رقم(13) الاسباب الادارية للفساد من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	الاسباب الادارية	اوافق		احيانا		لا اوافق		الوسط المرجح	الوزن المئوي
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	ضعف بعض القيادات الادارية في ادارة مؤسسات الدولة ووحداتها الادارية	146	73	50	25	4	2	2.71	90.33
2	ضعف اجهزة الرقابة الادارية وعدم استطاعتها كشف المفسدين ومحاسبتهم	148	74	42	21	10	5	2.69	89.67
3	هجرة بعض الكفاءات الادارية بسبب الظروف الامنية	135	67.5	60	30	5	2.5	2. 65	88.33
4	التغيراتالسريعةوالارتجالية في الادارة احدثت خللا في الاداء الاداري لكثير من المؤسسات الرسمية	132	66	62	31	6	3	2.63	87.67
5	وجود عناصر غير نزيهة في القضاء تفشل اجراءات محاسبة المفسدين	119	59.5	76	38	5	2.5	2.57	85.67
6	ضعف دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية	113	56.5	66	33	21	10.5	2.46	82
7	قصور في دور اجهزة الاعلام بوسائلها المتنوعة في الكشف عن ظواهر الفساد الاداري	86	43	101	50.5	13	6.5	2.36	78.83

ثالثا/ الاسباب السياسية للفساد الاداري

يعد المشهد السياسي العراقي من اكثر المشاهد تغيرا في المنطقة العربية في القرن الحالي ،فقد شهد العراق بعد عام 2003تغيرت سياسية مهمة ،من نظام شمولي الى احتلال اجنبي ثم نظام ديمقراطي انتخابي تتعددي،فما علاقة هذه التغيرات السياسية بظاهرة الفساد الاداري في العراق ؟وقد تبين لنا من خلال اجابات المبحوثين ،ان هناك عدد من الاسباب السياسية تقف وراء انتشار الفساد الاداري في منطقة الدراسة،كما هي موضحة في جدول(14).وتشير بيانات الجدول الى ما ياتي:

1-(استلام قوات الاحتلال للمشاريع الخاصة باعادة الاعمار واحالتها الى مقاولين عراقيين دون وجود متابعة او رقابة على التنفيذ) حصلت هذة الفقرة على المرتبة الاولى في سلم الاسباب بوسط مرجع (2.81) ووزن مئوي

(93.8)،من المعلوم لدى جميع المبحوثيين في منطقة الدراسة ان قوات الاحتلال هي السبب الاول والرئيس في تفشي ظاهرة الفساد حيث بعد استلامها مهمه اعادة الاعمار تعاملت مع عدد من المقاولين في المنطقة ممن ابدوا تعاوناً معها كما يؤكد المبحوثيين، وان تكاليف هذة المشاريع باهضة جداً مقارنةً بحجم المشروع او نوعه وسرعان ما يتحول تنفيد هذة المشاريع الى اكثر من شخص بعد ان ياخذ حصته من الارباح وبالنتيجة وبعد الانجاز يؤكد المبحوثيين ان غالبية المشاريع التي نفذت في المنطقة تفتقر الى الجودة لعدم وجود متابعه او رقابه على التنفيذ ان لم يكن بعضها لم يكتمل بعد

2-(الحصانة السياسية التي يتمتع بها بعض المسؤليين) حصلت هذه الفقرة على المرتبة الثانية بوسط مرجح (2.75) ووزن مئوي(91.67) حيث يؤكد المبحوثيين ان بعض من هؤلاء المسؤوليين ممن يتهم بالفساد او يقف وراء الفساد لدية حصانة سياسية لايمكن محاسبتة الى بعد رفع الحصانة السياسية عنه من قبل البرلمان حصرا وهذا ما يعيق تطبيق الاجراءات القانونية بحق المفسدين.

3-(عدم الاستقرار السياسي وتاخر تشكيل الحكومة) حصلت على وزن مرجح (2.72) ووزن مئوي(90.67)يعتقد المبحوثيين ان تاخر تشكيل الحكومة عامل مهم في عدم الاستقرار السياسي للبلد ففي كل دورة انتخابية يتاخر تشكيل الحكومة فترة طويلة بسبب صعوبة الاتفاقات بين الكيانات السياسية الفائزة في الانتخابات ،مما يتيح فرصة للمفسدين بالعمل بحرية تامة.

4(-الطائفية السياسية وقيام كل حزب بتعين انصاره في اشغال المناصب المهمة) حصلت هذه الفقرة على المرتبة الرابعه بوسط مرجح (2.68) ووزن مئوي(89.5)حيث ان سيطرة بعض الكيانات السياسية على مجالس الحكم المحلية في المنطقة يدفعهم الى اختيار الموظفيين والمدراء من الاشخاص المنتميين الى كياناتهم السياسية نفسها وحمايتهم من المساءلة القانونية والمجتمعية وهذا مايشجع على الفساد الاداري من وجهة نظر المبحوثيين.

5-(شراء الاصوات الانتخابية من خلال تقديم المال والهدايا للناخبيين) حصل هذا السبب على المرتبة الخامسة يوزن مرجح (٢.٦٢) ووزن مئوي (٨٧.٥) يؤكد بعض المبحوثيين ان هذا النوع من الفساد ظهر خلال فترة الانتخابات حيث تقوم بعض الكيانات السياسية والاحزاب بتقديم المال الى الشرائح الاجتماعية الاكثر فقراً وحاجة مقابل التعهد بانتخاب مرشحيها ويعتقد هؤلاء ان هذا السلوك هو بحد ذاتة فساداً لانه لايتيح الفرصةلانتخاب عناصر مشهود لها بالنزاهة والامانة والاخلاص للبلد.

6-(التدخل في اجراءات لجنة النزاهة لحماية المفسدين) حصل هذه الفقرة على المرتبة الاخيرة بوزن مرجح (٢.٦) ووزن مئوي (86.67) حيث تم انشاء هيئة النزاهة بموجب القانون الصادر من سلطة الائتلاف الموقتة رقم 55 لسنة 2004 وذلك لتطبيق قوانين مكافحة الفساد ويعتقد بعض المبحوثيين ان عمل لجان النزاهة الموجودة في كل محافظة مقيد وغير حر نتيجة الضغوط والتدخلات الخارجية من قبل اشخاص او احزاب معينة ومن الطبيعي ان تكون تاثير هذة اللجان في الحد من انتشار الفساد في منطقة الدراسة محدود.

جدول رقم (14)الاسباب السياسية للفساد من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	الاسباب السياسية	اوافق		احيانا		لا اوافق		الوسط المرجح	الوزن المئوي
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	استلام قوات الاحتلال للمشاريع الخاصة باعادة الاعمار واحالتها الى مقاولين عراقيين دون وجود متابعة ورقابة على	167	83.5	29	14.5	4	2	2.81	93.83

	التنفيذ								
2	الحصانة السياسية التي يتمتع بها بعض المسؤليين	155	77.5	40	20	5	2.5	2.75	91.67
3	عدم الاستقرار السياسي وتاخر تشكيل الحكومة	151	75.5	42	21	7	3.5	2.72	90.67
4	الطائفية السياسية وقيام كل حزب بتعيين انصاره في اشغال المناصب المهمة	141	70.5	55	27.5	4	2	2.68	89.5
5	شراء الاصوات الانتخابية من خلال تقديم المال والهدايا للناخبين	130	65	65	32.5	5	2.5	2.62	87.5
6	التدخل في اجراءات لجنة النزاهة لحماية المفسدين	129	64.5	62	31	9	4.5	2. 6	86.67

رابعاً:الاسباب الاجتماعية للفساد الاداري

لقد مر المجتمع العراقي بظروف سياسية واقتصادية صعبة للغاية، بدءً بالحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ ومروراً بظروف احتلال الكويت عام ١٩٩١ وحرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي الذي دام سنوات عديدة ثم الاحتلال الاجنبي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السابق، كل هذه الظروف اثرت وبشكل فاعل على نسيج البناء الاجتماعي والقيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، وبرزت كثير من الظواهر الاجرامية والانحرافية وخصوصاً في زمن الحرب والحصار الاقتصادي، وازدادت نسبة العاطلين عن العمل ،فضلا عن ذلك فقد تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعية غير الرسمية (الاسرة ،الدين ،المدرسة) في التصدي لكثير من المشاكل الاجتماعية التي عرفها المجتمع بسبب تلك الظروف. فالفساد الاداري الذي انتشرفي العراق في السنوات الاخيرة واصبح ظاهرة معروفة للمجتمع هو واحد من النتائج الاجتماعية للاوضاع التي ذكرت.اما فيما يتعلق بنتائج اراء المبحوثيين للاسباب الاجتماعية للفساد الاداري فبيانات جدول رقم (15) تؤشر مايأتي:

1- (غالبية التعيينات في الوظائف الجديدة تتم من خلال العلاقات القرابية والشخصية او دفع رشوة) حصلت هذة الفقرة على وسط مرجع (2.78) ووزن مئوي (92.83).

2-(سيادة النزعة العشائرية وعلاقات الاقارب في الادارة)حصلت هذة الفقرة على وسط مرجع(2.70) ووزن مئوي (90.16).

3- تنامي الشعور بالحرمان وعدم تساوي الفرص بين المواطنيين مما شجع على تبني اتجاهات سلبية نحو الدولة والمجتمع) حصلت على وسط مرجع (٢.٦١) ووزن مئوي (87).

4- (ضعف دور مؤسسات الضبط غير الرسمية (الاسرة والدين والمدرسة) في تحصين الفرد من الانحراف والتصدي لمشكلة الفساد الاداري وجاءت هذة الفقرة بالمرتبة الاخيرة بوسط مرجع (2.37) ووزن مئوي (٧٩.١٦)

جدول رقم (15)الاسباب الاجتماعية للفساد من وجهة نظر المبحوثين

الرتبة	الاسباب الاجتماعية	اوافق		احيانا		لا اوافق		الوسط	الوزن
		ت	%	ت	%	ت	%	المرجح	المئوي
1	اغلب التعينات في	16	80	37	18.	3	1.	2.78	92.8

	الوظائف الجديدة تتم من خلال العلاقات القرابية والشخصية او دفع رشوة	0			5		5		3
2	سيادة النزعة العشائرية وعلاقات الاقارب في الادارة	143	71.5	55	27.5	2	1	2.70	90.16
3	تنامي الشعور بالحرمان وعدم تساوي الفرص بين المواطنين مما شجع على تبني اتجاهات سلبية نحو الدولة	128	64	66	33	6	3	2.61	87
4	ضعف دور مؤسسات الضبط غير الرسمية(الاسرة،الدين، المدرسة) في تحصين الفرد من الانحراف	122	61	51	25.5	7	3.5	2.37	79.16

الخلاصة

تبين لنا من نتائج هذه الدراسة ما ياتي:

اولاً:البيانات الخاصة بمؤشرات الفساد الاداري

١- ان اكثر من نصف المبحوثيين (55.5 %) يؤكدون على ان الفساد لاداري منتشراً كثيراً في المؤسسات الحكومية في منطقة الدراسة وان (41.5 %) من المبحوثيين يؤكدون على انه منتشر الى حد ما ،ولم تكن نسبة الذين اشاروا بعدم انتشاره سوى (3 %) من المبحوثيين.

2- تشير الدراسة على ان غالبية المبحوثيين (89 %) يؤكدون على ان الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 ساهم بشكل كبير في تشجيع الفساد الاداري بانواعة المختلفة وان (10 %) منهم اكدوا بانه ساهم الى حد ما و(1%) فقط اكد بعدم المساهمة، وقد بينت نتائج الدراسة ان المبحوثن شخصوا مساهمة الاحتلال في تشجيع الفساد بما ياتي :أ - تعطيل كافة القوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة والانحراف ونسبة (74 %).ب - التشجيع على سرقة ممتلكات الدولة والمصارف والدوائر الحكومية وبنسبة (62 %)ج- حل الاجهزة الامنية السابقة وبنسبة (60 %).د-حرق بعض مؤسسات الدولة واتلاف ما فيها من وثائق مهمه ونسبة (58 %).

3- وبخصوص الاضطرار لدفع الرشوة من قبل المبحوثين مقابل الحصول على خدمة ما من احدى الدوائر الرسمية اتضح ان اكثر من نصف المبحوثيين (٦١.٥ %) دفع رشوة والنسبة الباقية لم تدفع، وعن اسباب دفع بعض المبحوثين للرشوة يعود الى ما ياتي:أ- بعض الخدمات لايمكن الحصول عليها الا بدفع رشوة مثل التعينات اكدت عليها نسبة(59%) من المبحوثين .ب- تعقد الاجراءات الادارية اكدت عليها نسبة (50 %)منهم.ج- وجود وسطاء يسهلون الحصول على الخدمة المطلوبة اكد عليها نسبة (48%) من المبحوثيين.

4- وفيما يخص مؤسسات الدولة الاكثر فساداً في منطقة الدراسة فقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية: احتلت الشرطة والجيش بالمرتبة الاولى والجوازات بالمرتبة الثانية والضريبة بالمرتبة الثالثة والتربية بالمرتبة الرابعه والصحة بالمرتبة الخامسة والبلديات بالمرتبة السادسة والرعاية الاجتماعية سابعاً والمصارف والبنوك ثامناُ ودوائر الاحوال المدنية تاسعاً والتعليم العالي عاشراً واخيراً القضاء.

5- اهم المظاهر الشائعة للفساد الاداري في منطقة الدراسة تشير نتائج الدراسة الى ماياتي:

- الوساطة والمحسوبية والمحاباة.
- تدخل العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية في صنع القرار الاداري.
- اساءة التصرف بالمال العام.- التحيز للاقارب في التعينات وشغل المناصب الحيوية المهمة.
- الرشوة وقبول الهدايا المادية.
- سرقة اموال الدولة.
- المشاريع الوهمية او استلام بعضها دون المستوى المطلوب.
- سوء معاملة المراجعيين.- استخدام ممتلكات الدولة لاغراض شخصية.
- التستر على بعض الجرائم .- الجمع بين وظيفتيين.

ثانياُ : بعض الاسباب الكامنة وراء الفساد الادراي .

توصلت الدراسة الى وجود عدد من الاسباب الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية تقف وراء انتشار مشكلة الفساد الاداري في منطقة الدراسة وسنوجزها حسب الاهمية التي حصلت عليها في الوسط المرجع ووزنها المئوي :

1 - الاسباب الاقتصادية للفساد الاداري

-الجشع والطمع الذي ظهر عند بعض الموظفيين في الحصول على المال باي طريقة حتى ولو كانت غير مشروعة.- الفروقات الكبيرة في المرتبات بين الوظائف الادارية العليا والدنيا

- تطور حاجات الانسان العراقي صحة ،تعليم وسكن وغذاء وصعوبة اشباعها.
- قلة دخل الفرد قياسا بمستوى الاسعار للسلع والخدمات الاخرى.
- ارتفاع مستوى المعيشة بشكل متصاعد.

2- الاسباب الادارية للفساد الاداري

-ضعف كفاءة بعض القيادات الادارية في ادارة مؤسسات الدولة ووحداتها الادارية.

- ضعف اجهزة الرقابة الادارية وعدم استطاعتها كشف المفسدين ومحاسبتهم.
- هجرة بعض الكفاءات الادارية بسبب الظروف الامنية مما سبب خللا ادارياً .
- التغيرات السريعه والارتجالية في الادارة احدثت خللا في الاداء الاداري لكثير من المؤسسات الحكومية.
- وجود عناصر غير نزيهة في القضاء تفشل اجراءات محاسبة المفسدين.
- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية.
- قصور في دور اجهزة الاعلام بوسائلها المتنوعه للكشف عن ظواهر الفساد الاداري.

3- الاسباب السياسية للفساد الاداري

توصلت الدراسة الى بعض الاسباب الاتية:

-استلام قوات الاحتلال للمشاريع الخاصة باعادة الاعمار واحالتها الى مقاولين عراقيين دون وجود متابعه او رقابة على التنفيذ.

- الحصانة السياسية التي يتمتع بها بعض المسؤولين.

- عدم الاستقرار السياسي وقيام كل حزب بتعيين انصاره في اشغال المناصب المهمة.

- الطائفية السياسية وقيام كل حزب بتعيين انصاره في اشغال المناصب المهمة .

- شراء الاصوات الانتخابية من خلال تقديم المال والهدايا للناخبين .

- التدخل في اجراءات لجنة النزاهة لحماية المفسدين.

4 - الاسباب الاجتماعية للفساد الاداري

توصلت الدراسة الى بعض الاسباب الاتية:

- العلاقات القرابية والشخصية والرشوة تحدد الحصول على الوظائف الجديدة.

- سيادة النزعة العشائرية وعلاقات الاقارب في الادارة.

- تنامي الشعور بالحرمان وعدم تساوي الفرص بين الموظفيين مما يشجع على تبني اتجاهات سلبية نحو الدولة.

- ضعف دور مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية الاسرة والدين والمدرسة في تحصين الفرد من الانحراف .

المقترحات

بعد انجازنا لهذه الدراسة سنضع بين ايدي المسؤليين وكل من هو معني بمشكلة الفساد الاداري ،عدد من المقترحات لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة على المجتمع ،ولغرض الافادة منها سوف نقسمها الى عدة محاور:

اولا/ الجانب السياسي نقترح ما ياتي:

1- ولادة مشروع وطني قادرعلى صهر اطياف الشعب العراقي وقومياته في بودقة واحدة تحت مظلة الدولة العراقية ،فعلى هذا الاساس سوف تختفي الاحزاب الطائفية والمليشيات المسلحة والتاثير العشائري واختفاء ما يسمى (بالديمقراطية التوافقية) التي جاء بها الاحتلال.

2 - أخراج المحتل لأنه السبب الاول في نشر الفساد باشكاله المختلفة.

3 - ضرورة توفر رغبة سياسية قوية لدى الحكومة لاحداث التغيير والقضاء على الفساد باشكاله المختلفة من خلال وضع استراتيجيات واليات جاده لمحاربته.

4- تشجيع عودة الكفاءات العلمية والادارية التي هاجرت من العراق بسبب الظروف الامنية والتهجير القسري.

5- تطهير اجهزة الشرطة من العناصرغير النزيهة واختيارعناصرها من خريجي كليات الشرطة التي تؤهل رجل الامن تاهيلا صحيحا ،فضلا عن ذلك ضرورة ان تكون كليات الشرطة والضباط مفتوحة لكل العراقيين المخلصيين لهذا البلد لا لأختيار الاشخاص على اساس طائفي او حزبي ضيق.

ثانيا /الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

الجانب الاجتماعي:نقترح ما ياتي

1- توعية المجتمع العراقي عن مخاطر الفساد الاداري واثاره على البلد اقتصاديا وسياسا واجتماعيا من خلال وسائل مختلفة اهمها: الاعلام،الاسرة،المؤسسات التعليمية ،المؤسسات الدينية،من اجل تحصين الفرد والجماعة من الانحراف والجريمة والتمسك بالقيم النبيلة والسامية.

2- تطوير النظام التعليمي بما يؤمن نشر ثقافة مجتمعية ضد الفساد تبدا من المدرسة وتنتهي بالجامعة ،تهدف الى زرع الفضيلة والاخلاق الحسنة ،لخلق جيل واعي يفهم ويدرك جيدا مخاطر الفساد على المجتمع ويبتعد عنه.

3- تعزيز وتسهيل نشر ثقافة الاخبار عن الفساد بين المواطنين لدى الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد.

4- تشكيل لجان من منظمات المجتمع المدني لمراقبة حالات الفساد الاداري ومتابعة المفسدين والاخبار عنهم.

في الجانب الاقتصادي نقترح:

1- منح زيادات اضافية في الرواتب والاجورللعاملين في اجهزة الدولة وبما يناسب ارتفاع تكاليف المعيشة.

2خفض رواتب الدرجات العليا وبما يتناسب ومستوى المرتبات فى الوظائف بشكل عام لكي يكون الترشيح لهذه المناصب خدمة المجتمع لا على اساس الطمع المادي.

3- التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل شرائح واسعة من المجتمع ممن هم بامس الحاجة الى الرعاية ،لتقليل الفجوة بين فئات المجتمع المختلفة والحرص على توفير الامن الاجتماعي والغذائي ودعم البطاقة التموينية.

ثالثا/الجانب الاداري والقانوني

الجانب الاداري نقترح:

1- توعية موظفي المؤسسات الحكومية والمتعاملين معها بمخاطر الفساد وكيفية التصدي له واهمية تطبيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المحاسبة في محاربة الفساد.

2- اسناد الوظائف الادارية الى اصحاب الكفاءات والاختصاص وتجنب المحسوبية والعشائرية والطائفية في توزيع المناصب الادارية والدرجات الوظيفية والاعتماد على مبادئ النزاهة والكفاءة والولاء للوطن في الاختيار.

3 – اعتماد استراتيجية معينة في التعينات تاخذ بنظرالاعتبار مبدا الاولوية اما سنة التخرج او المعدل او الاختصاص ،وان تكون الجهة المكلفة بالتعينات مركزية من قبل الوزارة المعنية تضم اعضاء مشهود لهم بالنزاهة والشفافية لكي تقلل من احتمالات التدخل الحزبي والعشائري في الاختيار.

في الجانب القانوني نقترح:

1- ضرورة ان يكون القضاء في العراق مستقل وحيادي خاضع لرقابة عليا وبما يؤمن وجود قضاة اكفاء مسلحين بالعلم والحكمة المهنية لملاحقة جرائم الفساد وانزال القصاص العادل بمرتكبيها.

2 – انشاء محاكم خاصة ومستقلة تتولى شؤون محاكمة المفسدين بعد تشريع قوانين صارمة بحق المفسدين.

3 – اعادة النظر في هيئة النزاهة الحالية واختيار عناصر ليست لهم ولاءات ضيقة لكي تمارس عملها بنزاهة تامة.

4 – انضمام العراق الى المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد مثل الامم المتحدة والتعاون مع الاتحاد الاوربي ونادي مدريد وغيرها من المنظمات والمعاهدات.

رابعا/الجانب الاعلامي نقترح:

1 – تنشيط دور الاعلام الهادف الى ابراز كل ما هو فاسد ومواطن الفساد والمتسترين عليه.

2 – السماح لوسائل الاعلام المختلفة وخصوصا الحرة منها للعمل بحرية ونقل معاناة الناس ومشاكلهم بكل صراحة وتشكل لجنة في كل وزارة لمتابعة شكاوي المواطنين ومعاناتهم من خلال ما يطرح في تلك الوسائل واتخاذ ما يلزم لمعالجتها.

3 – اعداد برامج توعية وعقد الندوات التلفزيونية مع المسؤوليين والمواطنين حول هذا الموضوع.

هوامش البحث

[١] . د.سالم توفيق النجفي . الفساد الاداري . دراسة حالة العراق تحت الاحتلال . مجموعة بحوث ومناقشات تحت عنوان (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت، 2004ص817

[٢] .نفس المصدر .ص817-818

[٣] .حسن لطيف كاظم ، عاطف لافي السعدون . الفساد جذوره وثماره المره في العراق . مجلة دراسات اقتصادية . بيت الحكمة . العدد 18.بغداد، 2006ص37

[٤] .سعاد عبد الفتاح محمد . الفساد الاداري والمالي . الانترنيت ص2

*** الخبراء هم: -د.جمعة ابراهيم ،د.رباح مجيد ،د. عبد الرحمن الفهداوي .د. حافظ ابراهيم د.احمد فرحان الكبيسي.**

[٥] -د.محجوب عطية الفائدي . طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،ط1. جامعة عمر المختار .البيضا .ليبيا .1994.ص192

[٦] سورة البقرة .اية 11-12

[٧] عبد الامير كاظم زاهد .المتلقى الاول لمكافحة الفساد . بيت الحكمة، بغداد 2006ص-28

[٨] .داودخيرالله، الفسادكظاهرةعالميةواليات ضبطها.مجلةالمستقبل العربي،العدد31،بيروت2004، ص67

[٩] علي الدين هلال . مفهوم الفساد السياسي . المجلة الجنائية القومية ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد2،مجلة 28،القاهرة، ،1985ص5

[١٠] .عبد الاميركاظم . مصدر سابق ص27

[١١] .نفس المصدر ص22

[١٢] .محمدعبد الله ابوعلي . الفساد والرشوة في المجتمعات النامية ،المجلة الجنائية القومية . العدد3 ،المجلد 17،القاهرة ،1974،ص386

[١٣] .د. عبد الحليم عباس قشطة، الجماعات والقيادة ،دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل1981.،ص49

[١٤] . نفس المصدر، ص50-51

[١٥]. د.احسان محمد الحسن،النظريات الاجتماعية المتقدمة،ط1،دار وائل للنشر،عمان،2005ص132.

[16]-Cocer.Lewis A.somme functions of deviant behavior and normative flexibility.The American journal of sociology .N.Y.1968.p172

[١٧]-Mead.Gorge.American Journal of sociology. N .Y.1968.PP557-602[١٧]

[18].Lejs . colin .what is the problem about corruption . African studies .n.y.1965.p216

[١٩] .د.السيد علي شتا . علم الاجتماع الجنائي ،المكتبة المصرية ،الاسكندرية 2000ص 206

[20]-Tilman Robert : emergence of black – market bureaucracy public Adminstration review-1968-p437

[٢١]. Op.cit.p442

[٢٢]. احلام محمد شواي عذير، الفساد الاداري . الاسباب والاثار رسالةدكتوراة(غيرمنشورة)قسم الاجتماع ،كلية الاداب ،جامعة بغداد 2010ص55

[٢٣] .د. مازن بشير محمد واخرون . السلوك المنحرف واليات الرد المجتمعي ، مجموعة بحوث ، بيت الحكمة،بغداد 1999ص141

[٢٤]. مراد رشدي ،الاختلاس في جرائم الاموال ، ط،2 ،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ،1986ص173

[٢٥] . د. علي الوردي .دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ،ط1،مطبعة ثامن الحج ،ايران ،2003، ص 360-358

[٢٦] .احلام محمد شواي ، مصدر سابق ص60

[٢٧] .نفس المصدر ص ٦١-٦٢

[٢٨] .نفس المصدر

[٢٩] نفس المصدر ص ٣٠١-305

[٣٠] .باسم فيصل عبد الدليمي ،الفساد الاداي وبعض اشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1999

[٣١] .نفس المصدر، ص80-65

[٣٢] .د. سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق

[٣٣] .نفس المصدر ص818

[٣٤] .ميسر زهير الطائي . الفساد الاداري واخلاقيات الوظيفة العامة ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ،16العدد 2،مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،بنغازي ليبيا ، 2005

[٣٥]. نفس المصدر 86.

[٣٦]. Mohammd mohabbat khan . political and administration corruption . concepts comparative experiences and Bangladesh case . source. www.tibangladesh .org /accessed on ll/4 2004

[٣٧] . د.السيد علي شتا،مصدر سابق،ص 260-208 .

Gould Laurence. Conformity and marginality. Tow faces of alienation.journal of social Issues .vol xxv .n2.1969 .p391 [٣٨]

[٣٩].Leys.colin.op cit.pp224-228

[40].Ralph.Brabanta.refections on bureaucratic corruption public Admhnttrathon.p.266 نقلا عن السيدعلي شتا ،مصدر سابق،ص260